الجـــزء الرابع

حقوق الإنســان والتنمية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل التاسع

الموازنات بين التنمية وحقوق الإنسان : الحاجات والمساواة

١ – الحكمة المألوفة :

ترى الحكمة المألوفة أن المطلوب لتحقيق تنمية سريعة ، هو التضحية بحقوق الإنسان فى كل من المديين .. القصير والمتوسط . لقد كانت النظرية السائدة خلال الستينيات أن هناك ضرورة للتضحية المؤقتة بالحقوق المدنية / السياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على السواء [١] ، أما فى السبعينيات ، فما زال ينظر للقمع السلطوى بشكل واسع ، على أنه مفيد أو حتى ضرورى للتنمية [٢] ، وذلك برغم أن الاهتمام المتنامى فى الاقتصاد التنموى بموضوعات التوزيع والحاجات الأساسية ، قد خفف من حدة حماس حجج التضحية . وعلاوة على ذلك ، فمازالت المذاهب النظرية الرئيسية ، مثل : نظرية التبعية / النظام العالمى (Frank 1969; Wallerstein 1974) والنموذج السلطوى البيروقراطى (O'Donnell 1973 , Collier 1979) ، برغم معارضتها الصريحة لنظرية التحديث .. تنادى بالضرورة التنموية للتضحية الضخمة بحقوق الإنسان ، على الأقل بالنسبة للتنمية الرأسمالية فى العالم الثالث المعاصر . لقد وجه نقد متزايد لهذه الحكمة المألوفة [٣] ، ولكن حتى اليوم مازال الدفاع التنموى عن القمع منتشراً عامة :

" ماهو بارز فى كوبا والمناطق الأخرى فى العالم الثالث ، هو ضرورة التنمية التى أبطلت جميع المطالب والحقوق الشرعية الأخرى " (Ruffin 1982 : 122) .

" إن حقيقة الأمر هى أن للإقلاع الصناعى فى منتصف القرن العشرين بعض النتائج الإنسانية المؤلمة شديدة الخطورة ... فالأداء الاقتصادى المتميز فى الحقبة الحديثة قد

اعتمد على الفقر الواسع والقمع السياسى ، وأنه لن يكون ممكناً فى ظل الحكومات الديمقراطية ، التى تتبع سياسات اقتصادية تتسم بالمساواة " (Hewlett 1980 ; 4) .

" لم يكن لدى النظم السياسية الحازمة التى ارتبطت بالنجاحات (فى مقابلة الحاجات الأساسية) ـ من النوع الاشتراكى والرأسمالى ـ سجل جيد فى مجال الفضائل الليبرالية ، وقد لا يكون ذلك صدفة : يجوز أن يكون نظام سياسى أكثر ليبرالية أقل قدرة على الإنتاج ، والمحافظة على التوجه الاقتصادى الضرورى ؛ من أجل هذه النجاحات " (Stewart 1982: 212) .

" إننى أفترض ، أن الافضل المطالبة بمجموعة من المؤسسات أو السبل ، التى تسمح للقطر أو الحكومة بالتراجع ، بعد أن حققت مكاسبها أو أهدافها الأولية " (Jansen 1984 : 229) .

إن هناك دعوات واسعة لتبنى ثلاث تضحيات : التضحية بالحاجات والتضحية بالمساواة والتضحية بالحرية .

التضحية بالحاجات [٤] : بدلاً عن تخصيص الموارد النادرة للبرامج الاجتماعية ؛ من أجل تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية (وحقوق الإنسان المرتبطة بها ، مثل : الحق فى الغذاء والرعاية الصحية) .. فإنه يجب قبول المستويات العالية نسبياً للفقر المطلق (الحرمان من الحاجة) بهدف تعظيم الاستثمار . ورغم ذلك .. فإن الاستهلاك المتروك ، سوف يعاد مع فائدة فى الإنتاج الإضافى الذى يشترى ، وبالتالى تقليل التكلفة الكلية البشرية والاقتصادية لتجاوز الفقر الجماهيرى . إن ما يمكن أن يطلق عليه تضحية قوية ، هو الذى يحاول تقييد وضبط الاستهلاك ، بهدف استخلاص أكبر قدر ممكن من الموارد الكلية للاستثمار . أما التضحية الضعيفة فسوف تستبعد من اعتبارها حقوق الإنسان ، المرتبطة بالاستهلاك من التخطيط التنموى .

التضحية بالمساواة [٥] : إن التضحية الضعيفة بالمساواة مبنية على افتراض كوزنيتس (1955) Kuznets أو الحدوة المقلوبة . فكل من الدخل المتوسط وعدم المساواة فى الدخل ينحوان إلى أن تكون أقل فى القطاع التقليدى ، مقارنة بالقطاع الحديث . وبالتالى سوف يتزايد عدم المساواة فى حجم توزيع الدخل فى البداية ، خلال الانتقال إلى الاقتصاد الحديث ، ثم يستقر بعد ذلك فى مستوى عالٍ ، و يتراجع أخيراً إلى مستوى متوسط العلو للدخل الوطنى ، وهكذا .. يؤدى إلى منحنى فى شكل حدوة (U) ، عندما ترسم عدم المساواة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى .

وينظر نموذج التضحية القوية بالمساواة إلى اللامساواة على أنها مساهم فى التنمية ، لا نتيجة لا يمكن تجنبها ؛ لأن الأثرياء فقط هم الذين يستطيعون الادخار والاستثمار ، وأن الاستثمار هو مفتاح النمو السريع ، كما ينظر إلى المساواة على أنها الأحسن فى المدى البعيد لمصلحة الفقراء . كما أن اللامساواة تبرر باعتبارها حافزاً ومكافأة للأداء الاقتصادى المتميز والمرغوب فيه بالتالى ، على الأقل طالما أن التوزيع الناتج عن ذلك يلبى بعض مبادئ العدالة ، مثل : أمثلية باريتو (لا يمكن لأحد أن يكون فى وضع أحسن ، دون أن يجعل شخصاً آخر فى وضع أسوأ) ، أو مبدأ التباين الراوليسى (إن عدم المساواة الناجم سيكون فى مصلحة الفئات الأقل ثروة فى المجتمع) .

التضحية بالحرية [٦] : قد تهدد ممارسة الحقوق المدنية والسياسية بتدمير أحسن خطط التنمية ؛ فربما يشعر الموظفون المنتخبون بأنهم مدفعون لاختيار سياسات مبنية على أساس الذرائع السياسية قصيرة المدى ، بدلاً عن الإصرار على التضحيات الضرورية اقتصادياً ولكن غير المقبولة شعبياً ، وربما تمارس حرية التعبير والصحافة والتجمع ؛ لخلق أو تزكية الانقسام الاجتماعى الذى لا تستطيع سياسة ضعيفة أصلاً أن تتحمله ، وربما تحاول النقابات الحرة البحث عن منافع إضافية خاصة لارستقراطية العمال ، أو ربما تبدو النظم القانونية المفصلة والمهتمة بالشكليات على النمط الغربى فوضوية مفرطة ... إلخ ؛ وبالتالى يجب تعليق الحريات المدنية والسياسية مؤقتاً .

إن هناك قناعة بأن التضحيات الثلاث ليست ضرورية فحسب ، وإنما أيضاً مؤقتة ، ولها مقدرة على التصحيح الذاتى . إن نظرية تسرب أو تساقط منافع النمو ، هى نظرية للعوائد العفوية النهائية المتدفقة تجاه الفقراء ؛ كافتراض منحنى (U) يتصور عوائد عفوية لمساواة أكبر . وكما هو واضح فى برامج مثل التحالف من أجل التقدم .. لقد نظر إلى النمو والتنمية على أنهما حاسمان فى إقامة وصيانة وتوسيع الحرية فى العالم الثالث . وطالما تحقق النمو السريع – عادة تتم معادلة التنمية بالنمو ، وهو خلط يشجع أكثر حجج التضحية هذه – فمن المتوقع أن يعتنى أى شئ آخر بنفسه ، حتى فقر الجماهير العميق والمطلق أو النسبى . إن أيًا من هذه التضحيات يشير ضمناً إلى ما يمكن أن نطلق عليه استراتيجية التنمية « النمو أولاً » .

لقد كانت هذه الحكمة المألوفة مضللة بشكل مأساوى ؛ إذ لا يمكن تفادى بعض التضحيات المتعلقة بحقوق الإنسان فى الصراع من أجل التنمية . ولكن التضحيات المرتبطة بتقسيمات معينة للحكمة المألوفة ، دائماً غير ضرورية وضارة جداً بالتنمية وحقوق الإنسان على السواء . إن التضحية بحقوق الإنسان لا تعد من مقتضيات التنمية ، ربما باستثناء فى المراحل

المبكرة للانتقال من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد الحديث (قارن الفصل العاشر ، القسمان ٢ و ٣) ؛ فهى خيارات سياسية ظرفية ، اتخذت لأسباب سياسية إلى حد كبير ، وليس لأسباب اقتصادية فنية .

وهذا الفصل يدرس التضحية بالحاجات وبالمساواة (وسوف يؤجل تناول التضحية بالحرية إلى الفصل القادم) بشكل أساسى ، من خلال المقارنة بين تجربتى التنمية فى البرازيل وكوريا الجنوبية ، فى الستينيات والسبعينيات [٧] . لقد اتبع كلا القطرين استراتيجيات تنمية تابعة تعتمد على رأسمالية الدولة ، ونجح كلاهما ، إذا قيس ذلك بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، ومع ذلك فقد كانت النتائج بالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية مختلفة كلياً .

٢ – البرازيل ومحنة «النجاح » :

لقد كان النمو - خلال عقدى الستينيات والسبعينيات - فى البرازيل سريعاً ، بنسبة زيادة متوسطة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، تصل إلى ٥,١ ٪ فى العام من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ . وخلال أعوام الذروة للمعجزة الاقتصادية البرازيلية (١٩٦٨ – ١٩٧٣) ، نما الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بمعدل ١١,٥ ٪ سنوياً . وفى عام ١٩٨٠ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٢٠٥٠ دولار ، وهو يعد من أعلى المعدلات فى العالم الثالث (البنك الدولى ١٩٨٢ ؛ الجدول ١ ، و Hewlett 1980 الجدول ٢) . وقد نتج عن هذا النمو ، تزايد فى الدخل الحقيقى المتوسط للأغنياء والفقراء على السواء – لقد انخفض الفقر المطلق – لكن « اتسمت السياسة البرازيلية بعدم الاهتمام بقضية الفقر قصير الأجل » (Fields 1981 : 218) . وبعبارة أخرى .. تضمنت استراتيجية البرازيل على الأقل تضحية باحتياجات الضعفاء .

لقد كانت الأجور ومستوى المعيشة فى المدن راكدين خلال الستينيات والسبعينيات ، كما ظهر تدهور مستوى المعيشة فى المدينة بشكل واقعى واضح (Hewlett 1980 : 166 ff. والجدولان ١٥ و ١٦) ، وكانت الخدمات الاجتماعية كذلك غير كافية : « تحتل البرازيل ثانى أعلى معدل للأمية فى أمريكا الجنوبية ، وأسوأ معدل لوفيات الأطفال فى المنطقة » . لقد وصل معدل وفيات الأطفال فى عام ١٩٧٨ إلى ٩٢ فى الألف ، أى أعلى بثلاثة أمثال المعدل فى كوستاريكا ، التى لديها فعلياً نفس نصيب الفرد من الدخل ، وأعلى بالثلث (فى وفيات الأطفال) عما فى تايلاند والفلبين ، اللتين لديهما نصيب فرد من الدخل ، يعادل ثلث نصيب الفرد فى البرازيل ، وفى الحقيقة .. تزايد معدل وفيات الأطفال فى الحضر باطراد فى الستينيات

وأوائل السبعينيات . وفى ١٩٧٨ ، زاد بنسبة ٢٠ ٪ عما كان عليه فى أوائل الخمسينيات (البنك الدولى ١٩٨١ : الجدول ٢١ وتيلور ١٩٨٠ الجدولان ١٠ ، ١١) . وهذه الزيادة تعزى جزئياً للمستويات العالية لسوء التغذية ؛ ففى النصف الأول مثلاً من عام ١٩٧٥ ، وصل عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى أكثر من سبع ($\frac{١}{٧}$) عدد سكان المدن ، الذين دخلوا المستشفيات للعلاج (هيوليت ١٩٨٠ : ١٢٧) .

وبرغم أن النصيب اليومى للفرد من الإمداد بالسعرات الحرارية قد بلغ ١٠٧ ٪ من المطلوب فى عام ١٩٨١ (البنك الدولى : الجدول ٢٤) ، فإن هذا الرقم المتوسط تجاهل عدم المساواة الاقتصادية الفادحة السائدة فى البرازيل ، وهنا تبدو النتائج المدمرة للاستراتيجية البرازيلية أكثر وضوحاً . وبرغم أن أرقام توزيع الدخل فى العالم الثالث غير موثوق بها ولا يعتمد عليها [٨] ، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الحالة البرازيلية مروعة . ويحدد هيوليت Hewlett نصيب الخمس الأدنى من السكان فى الدخل الوطنى بحوالى ٣ ٪ فى ١٩٧٦ (وهو أقل من نسبة الـ ٤ ٪ فى الستينيات) ، ويتلقى أدنى ثلاثة أخماس ($\frac{٣}{٥}$) من السكان ، أقل من ١٩ ٪ ، حيث انخفض نصيبهم الذى كان ٢٥ ٪ فى الستينات . وبالمقابل .. ذهب أكثر من نصف الدخل الوطنى الكلى إلى أعلى عشر ($\frac{١}{١٠}$) من السكان (ارتفع من أقل من ٤٠ ٪ فى الستينيات) ، ويحصل أعلى ١ ٪ من السكان - وحدهم - على أكثر من ١٧ ٪ (وكان ١٢ ٪ فى الستينيات) ، وهى أكثر من الدخل الإجمالى لكل النصف الأدنى من السكان [٩] . وهكذا ... لقد أدى النمو إلى زيادة إفقار الفقراء نسبياً .

ووفقاً للحكمة المألوفة .. لقد نمت البرازيل فى السبعينيات إلى النقطة التى لا يجب عندها أن تتساقط منها المنافع إلى الفقراء فحسب ، وإنما يجب أن تتدفق إليهم ، وهذا لم يحدث فى الماضى ولن يحدث الآن . ووفقاً للحكمة المألوفة .. كان يجب أن يتناقص عدم المساواة فى الدخل (الفوارق) ، وهذا لم يحدث حتى الآن .

ويركز أحد التفسيرات العامة لهذه الحالة على وضع البرازيل ، كدولة بدأت التنمية متأخرة عند أطراف النظام الرأسمالى العالمى [١٠] : اقتصاد تصديرى على الطريقة الاستعمارية مبنى على التنجيم ، وجيوب الزراعة التجارية ، التى تهدر عائدات إنتاجها على شراء السلع الأجنبية المصنعة والكماليات ؛ تكرار ثنائية الاقتصاد الحادة ، خلال الفترة الأولى للتصنيع ، من خلال تشجيع لتصنيع إحلال الواردات غير الكفء وشبه الاحتكارى والمحمى والاستيراد الذى يحل سكان الإنتاج ، والتشوهات التى أحدثتها المشاكل الخاصة بالتنمية المتأخرة ، ودور رأس المال الأجنبى ، وإعاقة تطور البرجوازية الوطنية ؛ ... إلخ . ورغم ذلك .. يجب التشديد على دور العوامل الداخلية والقرارات السياسية أيضاً ، فليس هناك ما هو

حتمى أو طبيعى فى نمط التنمية البرازيلى . ومبدئياً .. كان يمكن تجاوز كل العوائق الهيكلية للنمو المتوازن والعادل ، بواسطة خطوات حكومية متسقة ، وبتكلفة اقتصادية مقبولة . فمثلاً .. كانت إعادة توزيع الثروة أو الدخل ستؤدى إلى تحفيز الطلب على السلع المعيشية والمنتجات الصناعية ، وبالتالى تشجيع النمو . ولكن لأسباب سياسية بديهية ، وليست اقتصادية .. رفض مثل هذا الحل ، وفضلت استراتيجيات تتفق مع الدفاع عن عدم المساواة : « لقد أدت تفاصيل استراتيجية التصنيع وسياسات نظم التحديث المحددة ، إلى تفاقم المكونات الهيكلية » و « إن الاثر التراكمى لهذه السياسات قد أدى إلى جمود وتفاقم » عدم المساواة الهيكلى . (Hewlett 1980 : 97, 40) .

وفيما بين ١٩٣٠ إلى ١٩٦٤ ـ عندما خطت البرازيل أولى خطواتها الرئيسية تجاه التصنيع ـ تم اختيار صناعة إحلال الواردات (محل الإنتاج) باعتبارها محركًا للنمو . وقد تركز التصنيع على إنتاج وإعادة إنتاج السلع الكماليات والمعمرة غير ذات الكفاءة والمحمية ؛ بسبب النمط المشوه للطلب الاقتصادى ، الناجم عن توزيع الدخل المختل . وقد تم استبعاد الأغلبية الساحقة للسكان من منافع النمو الصناعى ، سواء فى شكل وظائف (لم يكن الأنتاج غير الكفء فقط ، وإنما كان كثيف رأس المال نسبياً) أو فى شكل سلع استهلاكية . لقد تماسك النظام من خلال حكومة شبه شعبية ، ثبتت وجودها بشراء القيادات الصناعية ، وملاك الأراضى ، وقيادات العمال ، وغمرها بمنافع النمو ، مما جعل عدم المساواة – والتضخم متفاقماً بشكل أكثر . وعندما أصبح التضخم غير محتمل ، واستولت المؤسسة العسكرية على السلطة فى ١٩٦٤ .. أجبر الفقراء ، الذين ضربهم التضخم والسياسات التى أفرزته بشدة ، على تحمل عبء سياسة الاستقرار ، وفى هذا الوقت فى صحبة الطبقة العاملة ، التى تقطن المدنية ، والتى كانت المفضلة فى السابق (Hewlett 1980 table 13 ; Foxley 1981) .

لقد جهزت سياسة إعادة التكيف المسرح للمعجزة البرازيلية ، ولكن منافعها ذهبت بشكل رئيسى إلى الأثرياء ـ الذين ازدهروا طيلة هذه الفترة ـ بدلاً عن أولئك الذين نأجل إشباع حاجاتهم . وهكذا .. تعادل الاستراتيجية البرازيلية استراتيجية النمو المبنية على التسرب إلى أعلى ، وكذلك لم تدخر الصفوة البرازيلية ، بل إنها كانت تستثمر بنشاط : لقد كانت المدخرات والاستثمارات المحلية الإجمالية فى البرازيل ، أعلى بهامش ضئيل عن المتوسط لاقتصاد الدول المتوسطة الدخل المستوردة للنفط فى عام ١٩٦٠ ، وأقل بشكل طفيف عن المتوسط فى ١٩٧٩ (World Bank 1981 : table 5) .

لقد ركزنا هنا على المكونات السياسية للنمو غير العادل ، لأن أطروحات التضحية

التقليدية ـ التى استخدمت لتبرير الاستراتيجة البرازيلية ـ هى أطروحات سياسية متهورة . فكل أطروحات التضحية الثلاثة ، تهدف إلى إزالة القيود السياسية والأخلاقية لحماية حقوق الإنسان من أجل اطلاق يد الدولة لتوجيه استراتيجية تنمية على أكمل وجه من الكفاءة . ويبدو أن الافتراض هو أن جهاز الدولة المحرر ، سوف يعمل كأداة محايدة ، وحتى خيرة ، للإدارة التكنوقراطية . وفى الحقيقة ، تمثل إزالة القيود الأخلاقية والسياسية لحماية حقوق الإنسان ، حماية لسلطة الصفوة الموجودة فقط . إن التضحيات تستبعد جماهير السكان ، ولكنها لا تستبعد الصفوة التقليدية ، الذين منحوا هم وحلفاؤهم الجدد فى البيروقراطية والقطاع العام مطلق الحرية للعمل ، وهكذا أصبح استبعاد الجماهير دائماً ، بل وتم دعمه ، وحصل الفقراء على القليل من المنافع فى مقابل تضحياتهم .

إن النمو الاقتصادى بذاته لن يكفل التمتع المتزايد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فهو نتيجة سياسية متوقفة على توزيع السلطة والمنافع ؛ إذ إن منافع النمو لا تتسرب إلى أدنى عفوياً إلى الفقراء ، فى كميات ضخمة يمكن الدفاع عنها ، كما أن تقليص فوارق الدخل لم يحدث كنتيجة طبيعية لمستويات عليا لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ؛ خاصة إذا أصبحت الصفوة الاقتصادية والبيروقراطية والسياسية ـ خلال مرحلة النمو ـ محصنة جيداً ومقتنعة بحقها فى العمل ، دون أية قيود سياسية من أسفل (الجماهير) . ففى البرازيل .. لقد عضد الفقر وعدم المساواة والقمع بعضهم البعض بشكل منتظم . ورغم ذلك .. لم يكن النمو السريع مسئولاً فى حد ذاته ، وإنما تقع المسئولية على الاستراتيجية المعينة المختارة بواسطة الصفوة البرازيلية . وحتى الاقتصاد الثنائى الذى بدأ التنمية متأخراً على هامش أطراف النظام الرأسمالى العالمى ، كان ميالاً للنمو غير العادل . إن النتائج الاجتماعية لنمط النمو البرازيلى « ضرورية » فقط ؛ لترسيخ سيطرة الصفوة السياسية وعدم المساواة الجسيم .

ويجب ألا نقلل من التحسين المطلق فى متوسط الدخل الحقيقى للبرازيليين الفقراء ؛ لقد حقق عديد من الأقطار أقل من ذلك . ولكن يبدو أن هذا التسرب الضئيل نسبياً – للخلف – كان يستند إلى معدل النمو البرازيلى العالى ، بشكل غير عادى ، دون أن يستند إلى استراتيجيتها للتنمية . من الأرجح أنه مالم تغمر الصفوة فعلياً بأموال جديدة .. فإن القليل سوف يتدفق ويتسرب منها إلى أدنى . ومن المحتمل أن تصبح الاستراتيجية البرازيلية ـ فى ظل غياب النمو المعجزة ـ كارثة للجميع ، ما عدا القلة المحظية التى استعادت منها مباشرة . إن استراتيجية للنمو تتضمن أولاً التضحية بالحاجات والمساواة ، التى لا تتوافق بالضرورة مع التحسينات النهائية على الأقل فى تلبية حاجات الجماهير . ورغم ذلك .. فإنه ليس فى الحالة البرازيلية ما يوحى بأن التضحيات الواسعة بحقوق الإنسان ضرورية سواء للنمو السريع أو تلبية حاجات

الجماهير ، وأن نموذج كوريا الجنوبية يشير بقوة إلى النمو السريع وتلبية الحاجات ، ومستوى عالٍ من المساواة فى الدخل ، يمكن تحقيقه فى ذات الوقت .

٣ – كوريا : قصة نجاح أكثر نجاحاً

أ – النمو مع العدالة :

إذا كان نمو البرازيل يعد معجزة .. فإن ما حدث فى كوريا الجنوبية يفوق الوصف ، ففى خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ، نما النصيب الحقيقى للفرد من الناتج القومى الإجمالى بمتوسط ٧ ٪ سنوياً – أى بنسبة ٤ ٪ سنوياً (مركبة خلال عشرين عاما) أفضل من البرازيل . وفى عام ١٩٦٥ .. كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، نصف ما كان عليه فى البرازيل . وفى ١٩٨٦ .. كان نصيب الفرد الذى يعادل ٢,٣٧٠ دولار فى كوريا ، يزيد بحوالى ٣٠ ٪ عما فى البرازيل (World Bank 1982 : Table 1; Ibid ., 1988 Table 1) . كذلك كان التحول الهيكلى فى اقتصاد كوريا الجنوبية ملحوظاً ، ففى خلال الستينيات والسبعينيات .. سجل التصنيع معدل نمو حقيقى ، بمتوسط يصل إلى ١٧ ٪ فى العام ، وهو رقم لم يحققه أى قطر آخر ، سواء متطور أو نامٍ (World Bank 1981 : Table 2) . كما ارتفع نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٤١ ٪ فى عام ١٩٨١ ، بينما انخفض نصيب الزراعة من ٣٧ ٪ إلى ١٦ ٪ (World Bank 1982 : Table 3) . ورغم ذلك .. فكل ذلك لم يكن متوقعاً تماماً ، فقبل خمسة وعشرين عاماً كان ينظر إلى كوريا الجنوبية باعتبارها كارثة اقتصادية ، نجت من الانهيار التام ؛ بسبب الحقن المتواصل للدعم الأمريكى ، والذى بلغ نصف الميزانية الوطنية .

ورغم هذه التحولات .. حافظت كوريا الجنوبية على توزيع دخل ، يعد عادلاً جداً وفقاً للمعايير الدولية ؛ فقد كان نصيب الـ ٤٠ ٪ من السكان فى الشريحة السفلى ، يماثل تلك التى كانت فى يوغسلافيا والولايات المتحدة ، كما أن الفجوة النسبية بين الخمس الأعلى والأدنى ، كانت أقل من ثلث ما كان فى البرازيل (انظر الجدول ٤) [١١] . وتوضح حالة البرازيل أن التضحية بالمساواة يمكن بسهولة أن تنحرف عن مسارها ، بينما يوحى مثال كوريا الجنوبية بأنه لا حاجة للسير فى هذا المسار منذ البداية . وتستحق التجربة الكورية الدراسة الوثيقة ؛ لأن كلاً من تايوان وإسرائيل واليابان ويوغسلافيا والصين حققت نتائج مماثلة من خلال وسائل مماثلة [١٢] .

جدول (٤) : حجم توزيع الدخل فى كوريا الجنوبية والبرازيل ، وعدد من الدول المختارة .

القطر (السنة)	النصيب من الدخل					النسب	
	الخمس الأدنى	الخمس الثانى	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	٥/١	٥/(١+٢)
كوريا الجنوبية							
(٧٠-١٩٧١)أ	٧,٢	١١,٤	١٥,٥	٢٢,٣	٤٣,٨	٦	٢,٤
(١٩٧٦)ب	٥,٧	١١,٢	١٥,٤	٢٢,٤	٤٥,٣	٨	٢,٧
البرازيل(٧٠-١٩٧٢)جـ	٢,٨	٦,٢	١٠,٤	١٧,١	٦٣,٦	٢٢,٧	٧,١
لولايات المتحدة (١٩٨٠)ب	٥,٣	١١,٩	١٧,٩	٢٥	٣٩,٩	٧,٥	٢,٤
يوغسلافيا (١٩٧٨)ب	٦,٦	١٢,١	١٨,٧	٢٣,٩	٣٨,٧	٥,٧	٢,٣
السويد(٨١)ب	٧,٤	١٣,١	١٦,٨	٢١	٤١,٧	٥,٦	٢,٠

المصادر :

أ – متوسط أربعة تقديرات فى Hasan & Rao 1979 : Table D. 46; Ahlawalia 1976 : Table 8 .

ب – World Bank 1986 : Table 24 .

جـ – متوسط ثلاثة تقديرات فى : Hewlett 1980 : Table 13; World Bank 1981 Table 25; & Ahlawalia 1976 : Table 8 .

تعد السياسة مركزية بالنسبة لتوزيع الدخل فى القطر ، على كل مستويات التنمية . فمثلاً .. وجد أهلاولى وكارتر وشيينرى Ahluwalia , Carter & Chenery أنه على أطراف الـU (المنحنى) ، أن السياسات التوزيعية على الأقل مهمة ، مثل النمو فى حد ذاته ، فى تحديد حدوث الفقر وعدم المساواة ، وأن أى تحول هو - إلى حد كبير - ناتج سياسى (23 - 322 : 1979) . ويذهب كلينى (369 : 1975) Cline إلى أبعد من ذلك ،

ويرفض كل التفسيرات النظرية الاقتصادية لعدم عدالة الدخل . وهكذا يبدو أنه على أسس اقتصادية - على الأقل فى بعض الحالات المهمة - بأنه ليست هناك حاجة للتضحية بالعدالة الأساسية لتوزيع الدخل من أجل النمو السريع .

وكذلك تشير حالة كوريا الجنوبية بأنه يمكن تفادى التضحية بالحاجات الأساسية ، فقد ارتفع الدخل الحقيقى لكل من الجماعات الريفية والجماعات التى تسكن المدينة ، بين ١٩٦١ و١٩٧٥ فى كوريا الجنوبية ، وزاد كذلك الاستهلاك الحقيقى الكلى للخمسين الأدنيين ($\frac{٢}{٥}$) من السكان بحوالى ٧٥ ٪ ، وقد نما نصيب الفرد من إنتاج الغذاء بحوالى ١,٥ ٪ تقريباً سنوياً ، من ١٩٦١ إلى ١٩٧٦ . وعلى ضوء توزيع الدخل فى كوريا الجنوبية .. فإن نصيب الفرد من الإمداد بالسعرات الحرارية فى ١٩٨١ - والذى يمثل ١٢٦ ٪ من جملة المطلوب - يشير إلى حالة غذائية أساسية جيدة نسبياً [١٣] ، كما بلغت نسبة المتعلمين البالغين ٩٣ ٪ فى ١٩٧٧ ، وكان الالتحاق بالمدارس الأولية فى الواقع كذلك شاملاً لكل الأطفال فى سن المدرسة ، كما زادت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية عن ٧٥ ٪ ، وتماثلت معدلات وفيات الرضع والأطفال مع المتوسط فى السبعينيات لقطر فى مستوى تطور كوريا الجنوبية ، إلا أن هذا المعدل تحسن كثيراً فى عام ١٩٨٥ ، وأصبح أحسن من المتوسط ، لأقطار من شريحة الدخل المتوسط العليا . وقد كان معدل الممرضات للسكان فى ١٩٨٠ واحد لكل ٣٥٠ فرداً وهو معدل ممتاز بمعايير دول العالم الثالث (مماثل لمعدل سويسرا والولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠) ؛ مما يدل على أن التأكيد منصب على العناية الصحية الأساسية (برغم أنه مازال هناك مجال للتحسينات المنخفضة التكلفة) . كما أن هناك نقصاً فى الأطباء ، بشكل خاص خارج المدن الرئيسية ، ولكنه ليس حاداً . وعلى العموم .. فإن حصول الريف على الخدمات جيد نسبياً [١٤] .

تعتمد آثار النمو والتنمية على حقوق الإنسان ، على التفاعل بين الهياكل السياسية والاقتصادية والاستراتيجيات ، ومن ثم يجب إيضاح ثلاثة عناصر من استراتيجية كوريا الجنوبية ، برغم مخاطر التبسيط ، هى : التنمية الريفية المتساوية (العادلة) ، التنمية الصناعية الموجهة للتصدير وكثيفة العمالة ، والتعليم .

ب - التنمية الريفية العادلة :

وحيث يقطن الفقراء - فى العالم الثالث - أساساً فى المناطق الريفية .. فإن أية استراتيجية للمساواة وتلبية الحاجات الأساسية يجب أن تعتمد على أساس ريفى سليم . ولأن البرازيل ركزت جهودها الزراعية على المحاصيل التجارية ، مثل البن .. فإن المنافع تركزت فى أيدى كبار المزارعين . وبالمقابل .. ركزت كوريا الجنوبية على الغذاء ، وهاجمت مباشرة أساس عدم المساواة الريفية ؛ خاصة عدم المساواة فى شروط وملكية الأراضى ؛ حيث أعيد توزيع

نصف الأراضى الزراعية للقطر فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، فى إطار برنامج « الأرض لمن يفلحها » الواسع ؛ إذ ارتفع عدد الملاك من أقل من ١٥ ٪ إلى ٧٠ ٪ ، كما انخفض استئجار الأراضى من ٥٠ ٪ تقريباً إلى حوالى ٧ ٪ ، وحددت الحيازات الفردية بـ ٣ هكتارات ، وأصبح متوسط الحيازة بعد الإصلاح أقل من هكتار . وقد أدت هذه التحويلات - مترافقة مع أعباء سداد منخفضة جداً - إلى زيادة بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ ٪ فى الدخل ، بالنسبة للأربعة اخماس ($\frac{٤}{٥}$) الأدنى من السكان ، وانخفاض بنسبة ٨٠ ٪ بالنسبة لأعلى ٤ ٪ [١٥] . وهكذا .. وضع الإصلاح الزراعى الأساس للاكتفاء الذاتى لجماهير الريف ، خلال مرحلة الانتقال الموسع للاقتصاد الحديث ، كما أنه أرسى الدعائم لسوق جماهيرى ريفى ، ازدهر ودعم النمو فى التصنيع ، وأعاد هيكلة الحوافز الزراعية جذرياً .

فإذا كان لابد من تلبية الحاجات الأساسية فى الريف .. فلابد أن تبقى الأرض منتجة بما يكفى لإعالة ملاكها . علاوة على ذلك .. يجب أن تبقى الحياة الريفية جذابة بما يكفى لمنع أية هجرة - لا يمكن استيعابها أو ضبطها - إلى المدن التى كانت - على أحسن الأحوال - ستعيد ترحيل الفقر دون تقليصه . ومن ثم ، نمت القيمة المضافة الزراعية فى كوريا الجنوبية بحوالى ٤ ٪ فى العام من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٥ ، وزاد الدخل الريفى والأجر الزراعى الحقيقيان بحوالى النصف ، خلال الفترة ١٩٦٣ و١٩٧٥ (Hasan & Rao 79 : 3 - 4,207) . وقد كان هذا النمو كافياً ؛ لإتاحة التحول الهيكلى لاقتصاد كوريا الجنوبية ، للمضى بطريقة منتظمة وعادلة نسبياً .

إن عدم المساواة مثبط قوى للشرائح السفلى (الجماهير) ؛ خاصة فى الزراعة ، ذات نمط الإيجار التقليدى ؛ حيث يستأثر ملاك الأراضى بأغلب منافع زيادة الإنتاج ؛ كما أن الفلاحين - خاصة المستأجرين - لا يستطيعون ادخار فائض لاستثماره ، ومن ثم يكونون عرضة للمخاطرة من أجل زيادة الإنتاج ، كما أن التسويق والتسليف لا يكون فى صف الفلاحين .. إلخ . وفى ظل غياب اقتصاديات الحجم الكبير جداً (وهى غير موجودة فى الزراعة الكورية) .. فإن عدم المساواة الريفية يبدو غير مبرر على أسس اقتصادية ، كما أنه أقل قابلية للتبرير ، عندما تضاف التكاليف الإنسانية والاجتماعية للحرمان من الحاجات لهذا الحساب .

ورغم ذلك .. تنحو قوى السوق لإعادة تأسيس عدم المساواة ، من خلال اعتصار صغار المزارعين ، وزيادة العوائد النسبية لكبار وأكفاء المزارعين . ويتعرض صغار المزارعين - بشكل خاص - للكوارث الطبيعية والفواجع الأسرية ، كما أنهم يواجهون أوضاعاً غير مواتية فى التسويق والاقتراض ، والحصول على الخدمات الزراعية والتكنولوجيا المحسنة . ويتعزز عدم المساواة أيضاً من خلال زيادات السكان الطبيعية ، التى تخلق عمالة زراعية فائضة . ورغم

ذلك .. يمكن تعديل إعادة تأسيس عدم المساواة أو تصحيحها من خلال فعل الدولة النشط . فمثلاً .. أدى تحديد أقصى ملكية للارض بـ ٣ هكتارات ، إلى منع تطور سوق حر فى بيع وشراء الأراضى ، ففى عام ١٩٧٥ .. كانت حوالى ١,٥ ٪ فقط من كل الحيازات المملوكة (١,٢٪ فى عام ١٩٦٥) ، والتى تمثل ٧ ٪ فقط من جملة المساحة المزروعة ، قد فاقت الحد المسموح بـه ، وكان أقـل من ٨ ٪ من الأسر الريفية مستأجرين للأراضى الزراعية (Lee1979 (Hasson &Rao 1979 : 205 ; 9 - 508 : . لقد مارست حكومة كوريا الجنوبية ـ من خلال احتكارها للسماد ودروها المهيمن فى التسويق ـ (ساعد على استمرار ذلك سياسة البيع الإجبارى) ، سيطرة ضخمة على مجرى ونتائج التنمية الزراعية , Ban ; 496 : 1979 Lee) Moon , and Perkins 1980 : Tables 112, 115) . وبرغم أنها قد استخدمت هذا الوضع المهيمن خلال الخمسينيات والستينيات ، لاستخلاص فائض زراعى لتمويل التنمية الصناعية .. إلا أن تدخل الحكومة ـ خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات (فترة النمو الصناعى السريع ، عندما كانت الفجوة بين الريف والمدن تتزايد طبيعياً بشكل درامى) ـ قد أعاد فى الواقع شروط التبادل الزراعى ، إلى أعلى من المستويات ، التى كانت سائدة فى أوائل الستينيات [١٦] .

٢ – التصنيع الموجه للتصدير – كثيف العمالة

ورغم ذلك .. فإنه لا يحتمل أن تؤدى التنمية الريفية العادلة إلى أكثر من منع التدهور الخطير فى الظروف المعيشية . فمثلاً .. بينما نمت القوى العاملة فى كوريا بمعدل رائع يبلغ ٣,٤ ٪ فى العام فى الستينيات والسبعينيات ، وزاد التوظيف الزراعى بحوالى ١ ٪ فى العام فقط ، وبرغم الأداء الرائع للقطاع الزراعى ، والاستخدام المنخفض جداً للآليات الزراعية (Hasan & Rao 1979: 223 - 24 , 229 - 29) .. كان ضرورياً أن يحدث نمو صناعى كبير ببساطة ؛ لتجنب تراكم جيش احتياطى من العمالة المعدمة . ومع ذلك لم تستوعب كوريا الجنوبية الداخلين الجدد فى قوة العمل فحسب ، وإنما استوعبتهم مع ارتفاع مضطرد فى الأجور الحقيقية (World Bank 88, Hasan & Rao 1979 : 173, table D . 38; world Bank 1988 : table 9) .

ولم تكن استراتيجية كوريا الجنوبية فى مجال التنمية الصناعية أقل روعة من استراتيجيتها الزراعية .. فقد أكدت على التصدير ، وتلبية الطلب المحلى بدلاً عن إحلال الواردات فخلال الفترة ١٩٥٥ إلى ١٩٦٨ .. أسهم إنتاج إحلال الواردات بحوالى ٢٪ فقط من النمو فى قطاع التصنيع ، وبين ١٩٦٨–١٩٧٣.. كانت مساهمة صناعة إحلال الواردات فى النمو سالبة بالفعل . وبينما كانت نسبة مساهمة الصادرات بحوالى $\frac{١}{٤}$ من النمو .. فإن الطلب المحلى المتزايد استوعب المتبقى . وبرغم أن متوسط الزيادة الحقيقية السنوية فى الصادرات ،

كان ٣٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، فى العام ، فيما بين ١٩٦٥ و١٩٧٥ (بحيث شكلت الصادرات ٣٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٧٦) .. تم تصدير حوالى ١٥ ٪ فقط من جملة المصنوعات ، فى عام ١٩٧٠ ، وحوالى ٢٥٪ فى عام ١٩٧٦ ,Hasan & Rao 1979 : 4 - 6 8.3 and 8.3 (242- 43 and Tables) . وبرغم التوجه العام نحو الصادر لاستراتيجية التنمية الكورية .. إلا أن التصنيع قد لبى ـ إلى حد كبير ـ الطلب المحلى الجماهيرى ، و أسهم بالتالى فى نشر منافع النمو .

وكان على المصدرين الكوريين أن ينافسوا العالم كله ، بدلاً عن البيع فى سوق محلى يتمتع بالحماية ؛ مما أدى إلى تعزيز الكفاءة الإنتاجية ، التى استفاد منها المستهلكون المحليون فى شكل أسعار مخفضة لسلع السوق العالمى ، التى أنتجت أيضاً للتصدير ، وأسعار واردات أقل (لأن الحاجة للحماية قد تدنت بشكل كبير) ، وفرص عمل أكثر ؛ إذ جاءت ثلث فرص التوظيف الجديد فى الستينيات من الإنتاج التصديرى (Hasan & Rao 1979 : 250) . كما درت الصادرات عملات صعبة ، التى يمثل العجز فيها عادة اختناقاً تنموياً رئيسياً . وقد عزز التصدير التحول الهيكلى فى الاقتصاد ؛ لأن كوريا الجنوبية كانت تصدر سلعاً مصنعة بدلاً عن المنتجات الأولية . ورغم ذلك .. لم يكن تشجيع الصادر أكثر من كونه طبيعياً أو عفوياً مثل إحلال الواردات ؛ إذ كان يجب تعبئة الموارد ، خاصة الائتمان ، وتوجيهها ، وهذا ما قامت به حكومة كوريا الجنوبية بفعالية (Hasan & Rao 1979 : 365 ff., 387) . كذلك كان الدعم والمساندة ضروريين ، خاصة بما يضمن عدم حدوث خفض فى تحفيز للصادرات ، وقد كان هذا الدعم قائمًا فى كوريا الجنوبية ؛ خاصة عندما تم بشكل عام مقاومة إغراء تقييم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية [١٧] .

وبينما كان تشجيع الصادرات ضرورياً للنمو السريع ، كان لابد من التركيز على الانتاج الصناعى الكثيف العمالة والمهارات ؛ بهدف توزيع منافعه بشكل عادل ؛ إذ تمت زيادة التوظيف الصناعى عالى الأجور نسبياً ؛ مما ساعد على نشر منافع النمو بشكل واسع ، قدر الإمكان ، ومنع البطالة التى تعزى للإنتاج كثيف رأس المال . ورغم ذلك .. فقد كانت ضمن مزايا كوريا الجنوبية فى التصنيع كثيف العمالة والمهارات ، أنه وليد قرارات اجتماعية وسياسية ، بما فيها الاستثمارات العامة والخاصة فى مجال التعليم .

د – التعليم والتنمية العادلة

لقد تم الربط الوثيق بين التعليم الأولى ومحو الأمية الأساسى والإنتاجية العالية ، وذلك سواء بسبب آثاره الاجتماعية أو أثره على التطور المعرفى (Colclough 1982) ؛ إذ انخفضت نسبة العمال الكوريين ، الذين لم يتلقوا تعليماً ، من ٤٥,٥ ٪ فى ١٩٥٩ إلى

٢٣,٣ ٪ فى ١٩٧٠ ، وكان الانخفاض بالنسبة لعمال الإنتاج من ٢٢,٩ ٪ إلى ٩ ٪ (Hasan & Rao 1979 : Table 5.8) . وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت نسبة المتعلمين وسط البالغين أعلى من ٩٠ ٪ ، وهكذا .. تمكن أصحاب العمل من الاعتماد على مجموعة عريضة بسرعة من العمال المجهزين نسبياً بشكل جيد ، وهى حقيقة ساعدت فى تفسير الزيادة ، التى فاقت ٩٠ ٪ من القيمة المضافة الحقيقية للعامل الفرد ، رغم المعدل الثابت - بالضرورة - لرأس المال إلى العمل ، وبالإضافة إلى الزيادة السنوية ، التى تعادل ١٠ ٪ فى مكاسب العاملين فى السبعينيات (Hasan & Rao 1979 :19, Table D. 38; World Bank 1987 : Table 8) .

لقد تم تعظيم منافع التعليم من خلال التصنيع الكثيف العمالة والمهارات ، الذى جعله التعليم مجدياً منذ البداية . ومرة أخرى .. نرى التفاعل بين العناصر المختلفة للاستراتيجية الكورية الجنوبية ، وتقويتها لبعضها البعض ؛ فقد حسن التعليم الأساسى الحصول على خدمات الإمداد الزراعى والتكنولوجيا الجديدة ، ويسر - بشكل كبير - نشر المعلومات المتعلقة بالتغذية والصحة وتخطيط الأسرة . كما أنه منح المهاجرين الريفيين مدخلاً للقطاع الصناعى الحديث بأجوره المجزية . ومنذ أن أصبح التعليم أصلاً إنتاجياً مهماً ، فقد وصل التعليم الأساسى الشامل ، والالتحاق بالمدارس الثانوية العليا إلى مرحلة التوزيع العادل نسبياً لهذا المورد الصناعى الرئيسى ، ومؤسساً لنمو أكثر عدالة .

هـ - تقييم الاستراتيجية الكورية الجنوبية :

وبينما اتبعت البرازيل نمواً سريعاً استبعد الجماهير .. فإن الدفع الأساسى للاستراتيجية الكورية ، سواء فى الصناعة أو الزراعة ، قد كان إدماج أكبر عدد ممكن من الجماهير فى عملية النمو واقتسام منافعه . (لقد كان الاستثناء هو المشاركة السياسية وهو موضوع يتم تناوله فى الفصل القادم) . ومع أن الإدماج والاستبعاد الاقتصادى يبدوان كأمرين متوافقين مع النمو السريع ، إلا أن نتائجهما بالنسبة للاحتياجات والمساواة مختلفة جداً . فيمكن جعل النمو - على الأقل فى حالات معينة - يخدم المساواة ، وتلبية احتياجات الإنسان الأساسية ، ولكن من خلال جهد سياسى واعٍ وشامل فقط .

لا يجب جعل نموذج كوريا الجنوبية رومانتيكياً ؛ فقد كانت - فيما قبل - دكتاتورية عسكرية قمعية وعادة قاسية ؛ إذ كانت الفجوة المتنامية بين المدينة والريف مشكلة خطيرة ، وكان الإسكان وظروف العمل الصناعى فقيرة ؛ كما كان الحصول على المياه النظيفة غير كافٍ ... إلخ . وقد كان الجانب المزعج - بشكل خاص - فى استراتيجية التنمية الكورية ، بالنسبة لعديد من المراقبين ، هو اعتمادها على رأس المال والاسواق الأجنبية . ورغم ذلك .. كان هذا الاعتماد عالياً فقط بالمقارنة باستراتيجيات الاعتماد على الذات ؛ فلم تكن استراتيجية

متطرفة إذا قورنت بالاستراتيجيات الأكثر تقليدية لرأسمالية الدولة أو الاشتراكية . فمثلاً .. كانت خدمة الدين خلال الثمانينيات كلها كنسبة من الصادرات ، أقل من المتوسط فى الواقع بالنسبة للاقتصاديات ذات الدخل المتوسط (العليا) (انظر World Bank 1982 : Table 13; 1986 : Table 18; 1988 : Table 19) . وكما توحى تجربة الصين فى ظل حكم ماو .. فإن للاعتماد على الذات مخاطره الضخمة أيضاً ، حتى بالنسبة لقطر لديه الإمكانية الموضوعية العالية نسبياً ، للاعتماد على الذات ، والتى لا تملكها ببساطة كوريا الجنوبية وأغلب دول العالم الثالث .

وحيث لا تؤدى التبعية إلى الفقر وعدم المساواة والبطالة ، وتبنى تكنولوجيا غير مناسبة وتركز سلعى ، وتدنى شروط التجارة ، وعديد من المشاكل الأخرى التى أبانتها نظرية التبعية وأجندة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ويجب على المرء - على الأقل - أن يتفكر قبل إدانة التبعية بشدة . وربما يكون للفقر الناجم عن الاعتماد على الذات جاذبيته ، ولكن إذا كان البديل هو تبعية مزدهرة نسبياً - وهذا فى الواقع قد يكون الخيار الذى يواجه أغلب أقطار العالم الثالث - فإن للتبعية أيضاً جاذبيتها ، أو على الأقل ما تقدمه من تعويضات ؛ خاصة إذا أديرت كما فى كوريا الجنوبية ، لتقليص تكاليفها .

يجب أن نحتاط ضد معظم القراءات الخاطئة فى تعميمنا للتجربة الكورية الجنوبية ، فليس هناك عنصر واحد ، أو جزء واحد فى استراتيجية كوريا الجنوبية يمكن تنفيذه فى عزلة بأمل الحصول على نجاح مماثل . إن الترابط المتداخل لعديد من أهداف وآليات السياسة يفسر فقط نجاح كوريا الجنوبية فى مزج النمو السريع ، مع التحول الهيكلى للاقتصاد ، والإزالة الجوهرية للفقر المطلق والتوزيع العادل نسبياً للدخل . لقد اعتمد نمو كوريا الجنوبية وتنميتها على التصنيع الموجه للتصدير و - بشكل أكثر دقة - التصنيع كثيف العمالة ، الذى اتبع فى سياق تنمية ريفية متساوية، فليس التصدير الكثير كافياً . وفى الحقيقة .. فمن المرجح أن يؤدى تصدير المحاصيل النقدية التى تمزق الزراعة التقليدية إلى التضحية بتلبية الحاجات والمساواة على السواء .

علاوة على ذلك .. يمكن أم يعزى نجاح كوريا الجنوبية فى إزالة الفقر المطلق - كما فى البرازيل - إلى درجة كبيرة إلى معدلات النمو العالية بشكل غير عادى . فالأكثر سهولة بالنسبة للصفوة المسيطرة أن تقتسم الثروات الجديدة مع الكادحين ، عندما يكون هناك تدفق حقيقى متاح لثروة جديدة . وبالتالى .. فإنه حتى لو نفذت استراتيجية شاملة للنمو مع العدالة ، فلن يمكننا أن نتوقع تحسنات مماثلة فى تلبية الاحتياجات ، أو نجاحاً مماثلاً للحفاظ على المساواة فى الداخل ، مالم يتحقق النمو السريع جداً .

إن هناك حاجة للتأكيد على دور الدولة أيضاً (قارن . Haggard & Moon 1983 : esp 52 - 141) . وربما استخدمت كوريا الجنوبية آليات السوق ، أكثر من أى قطر نموذجى فى العالم الثالث ، ولكنها لا تمثل – حتى لو شطحنا – اقتصاد سوق حر ، حتى إذا أخذنا الولايات المتحدة المعاصرة لتعريف نظام السوق الحر . فمثلاً .. كانت حرية منظمى الأعمال فى كوريا فى إطار الحدود التى وضعتها الحكومة ، والتى لعبت الدور المركزى فى تحديد اتجاه وأولويات الاستثمار والتنمية عموماً . وبالمثل .. وضعت قيود على مطالب العمال برفع الأجور وتحسين شروط العمل (أسهما بشكل رئيسى فى الميزة النسبية لكوريا) ويعتبر نتيجة مباشرة لحد كبير للسيطرة والقمع الحكومى .

لقد ازدهرت كوريا الجنوبية بإيجادها واستغلالها المغامر للبيئة الملائمة فى الاقتصاد العالمى المتطور ، و « التقسيم الدولى الجديد للعمل » المبنى على الميزة النسبية ، التى أتاحتها قوة عملها الوفيرة والرخيصة والمنضبطة . إن مثل هذه الميزة النسبية لم توجد مثلا فى أغلب أفريقيا . وهكذا .. مع أن كوريا الجنوبية والحالات المماثلة ، تدحض نظرية التبعية البسيطة المبنية على نموذج مركز طرف للاقتصاد العالمى .. فإنها أيضاً تقوض بشكل مماثل الحجج التبسيطية ، القائلة بالتكامل غير المقيد ، ودون تفكير فى نظام اقتصادى دولى سائد .

أخيراً .. يجب أن نعطى اعتباراً للظروف الخاصة أيضاً ؛ فقد أسهم التجانس الثقافى والتأكيد التقليدى على العائلة والتعليم فى تحقيق إنجازات كوريا الجنوبية ؛ إذ قوض الاستعمار الياباني ، والحرب العالمية الثانية التى تبعته والاحتلال والحرب الأهلية أسس الصفوة المحلية والنظم الاجتماعية القمعية القائمة . وقد كانت كوريا محظوظة ـ حتى فى ماضيها الاستعمارى ـ فقد كانت اليابان تريد الغذاء (الأرز وليس البن أو الكاكاو أو النحاس أو السكر أو الصفيح) وهكذا بنت نظاماً زراعياً ، كان من السهل نسبياً تحويله إلى تنمية ريفية موجهة لتلبية الحاجات . وقد يسر عملية الإصلاح الزراعى وجود أراضٍ ضخمة مملوكة لليابان التى كان من السهل كذلك انتزاعها ، وهى منطقة منعت فيها الزراعة المميكنة (الآلية) ؛ مما ساعد على الاحتفاظ بحيازات صغيرة . كذلك سمح الحجم الضخم للعون الأمريكى بالاستثمار الصناعى ، برغم المستوى المتدنى جداً للمدخرات المحلية فى الخمسينيات وأوائل الستينيات . بالإضافة إلى ذلك .. ، زاد التهديد الأمنى من الشمال ، معدل الانضباط الاجتماعى ، وسهلت لكثافة السكانية العالية تقديم الخدمات الاجتماعية ؛ كما منعت ندرة الموارد الطبيعية كوريا الجنوبية من الوقوع فى فخ التبعية السلعية .

ورغم ذلك .. كان لأغلب هذه المزايا نكسات مترافقة معها ؛ إذ لم تكن هناك حاجة لتعداد الآثار الموهنة للاستعمار ؛ فقد تسبب الانقسام والاحتلال والحرب الأهلية فى جروح اقتصادية

واجتماعية ونفسية ؛ كذلك تم نهب العون فى معظم الأقطار ، أو تسبب فى إضعاف المبادرات ؛ كما تطلب التهديد العسكرى إنفاقًا عسكريًا ضخمًا ، مما بدد العون الأمريكى فى استثمارات غير منتجة ، وكذلك خلقت الكثافة السكانية ضغطاً على الأراضى والإسكان والخدمات الاجتماعية ؛ كما أن نقص الموارد أدى إلى تخلف عديد من الأقطار .

وبلا شك .. فإن كوريا الجنوبية تعد حالة خاصة ، ولكن خلفيتها لا تختلف جذرياً عن خلفية أغلب أقطار العالم الثالث الأقل حظاً فى النجاح . وعلى الأقل يكمن جزء من تميزها فى نجاحها ، وليس فى بدايتها . وعلى الأقل يجب أن نستحضر أنه قبل ثلاثين عاماً مضت ، كان الناس الذين يؤكدون على تميز كوريا قد فعلوا ذلك للاعتذار عن فشلها .

٤ – تنفيذ استراتيجية للنمو العادل :

« إن التوزيع الأساسى للأصول هو الذى يصيغ نمط النمو ، فإذا كان توزيع الأصول غير عادل .. فمن المحتمل أن توزع أية إضافات جديدة فى الدخل ، ناجمة عن النمو بطريقة غير عادلة » (Griffin & James 1981 : 7) . وإذا ظلت كل الاشياء الأخرى كما هى .. فإن زيادة الاصول تولد دخولاً أكبر ، أما إذا كانت الأشياء الأخرى غير ثابتة وغير متساوية .. فإن أولئك الذين يملكون أصولاً قليلة عادة ، يكونون فى وضع أضعف ،خاصة فى ظل نظام السوق ؛ فالسوق يجازى أولئك الذين يستطيعون أن يتواءموا مع طلبه . ومرة أخرى .. فالمقدرة على المواءمة (التغلب) هى - إلى حد كبير - دالة الأصول الاقتصادية التى يمتلكها الفرد . ففى اقتصاد السوق .. يتجه الاثرياء إلى أن يصبحوا أكثر ثراءً بسرعة عالية ، أكثر من مقدرة الفقراء ، على أن يصبحوا أقل فقراً (أحسن حالاً) . ولكن الأسواق نتاج اجتماعى ؛ فلا الأسواق طبيعية ولا عدم العدالة التى تولدها الأسواق كذلك طبيعية ؛ فتوزيع الدخل والثروة فى القطر يعتمد على السمات الهيكلية للدولة والمجتمع والاقتصاد ، والتى تكون - إلى حد كبير - عرضة وخاضعة للسيطرة السياسية .

توضح حالة كوريا الجنوبية أن عدم المساواة الفادح فى الدخل ، لا يعد شرطاً ضرورياً بالنسبة للنمو السريع . وبالتالى .. دعنا نفترض - هنا - أن توزيعاً عادلاً نسبياً للدخل ، يجب أن يكون هدفًا متوسط المدى لأية استراتيجية تنمية يمكن الدفاع عنها ؛ فالتضحية القوية بالمساواة ليست ضرورية ، كما أن اعتبارات العدالة وحقوق الإنسان تجعلها غير مرغوب فيها . وبالتالى يصبح سؤال السياسة : هل يجب أن تسبق إعادة توزيع الدخل النمو ، أم تأتى بعده ؟ وتجيب الأعمال الأدبية التقليدية وتدعو إلى « النمو أولاً » . ورغم ذلك .. فإن النقاش السابق عن كوريا الجنوبية يوحى بعديد من المنافع النابعة من استراتيجية « إعادة التوزيع أولاً »

أو « العدالة أولاً » ، أو ـ على أقل تقدير ـ إعادة التوزيع العادل حتى خلال المراحل الباكرة للنمو .

تشير استراتيجية « النمو أولاً » إلى مقدرة لإعادة التوزيع فيما بعد ، ولكن هذه الاستراتيجية تتجاهل المقاومة القوية جداً ، وربما العاتية ؛ لإعادة التوزيع ذات الأثر الرجعي [١٨] . وحتى الضرائب التصاعدية اسمياً ، برهنت على أنها محايدة عادة أو تنازلية فى الواقع ، وأن الضرائب غير المباشرة ـ التى تستخدم بشكل واسع فى دول العالم النامى ، لأسباب إدارية وسياسية ـ تميل لتقوية وتعزيز عدم المساواة . كما أنه لا يحتمل كذلك أن تصبح الخدمات الاجتماعية آلية فعالة فى إعادة توزيع الدخل ، بسبب العوائق الخطيرة التى تواجه الفقراء فى حصولهم على الخدمات وفى الحقيقة .. تتركز الخدمات العامة فى المدن عادة ، ونادراً ما تخترق الأرياف خارج نطاق الأثرياء نسبياً ، وهكذا .. فإنها فى الواقع تسهم فى زيادة عدم المساواة ؛ فالمنافع تتجه للتسرب إلى أعلى فى ظل البيئات غير المتكافئة هيكلياً .

إن استراتيجية « العدالة أولاً » لا تغوص فقط إلى جذر المشكلة ، وإنماً تعزز أيضاً قيمة وكفاءة المقاييس الأخرى (Griffin & jomes 1981: 39 - 42) . علاوة على ذلك .. فإنها تتطلب من التدخلات المستقبلية مجرد الاستمرار فى نفس الخط ، بادئة من المساواة النسبية التى تقلل كثيراً من المقاومة الهيكلية ، التى تتصف بها المداخل الأخرى المبنية على استراتيجيات التوزيع المتزايد ، وتحقيق النمو أولاً . وقد تخفف استراتيجية إعادة التوزيع أولاً الضعف الريفى القائم على الوضع الاقتصادى ، من خلال إضعاف قبضة الصفوة التقليدية مالكة الأراضى . وفيما وراء هذه الحجج التوقعية .. فقد نجحت هذه الاستراتيجية فى معظم الحالات التى جربت فيها ، وحيث تدعم الأصول المعاد توزيعها بنشاط من قبل سياسة الدولة للاحقة .

كذلك تقلل استراتيجية إعادة التوزيع ، أولاً الحاجة إلى التضحيات المتوقعة ، والمشكوك فيها ، التى تشكل أساس النظرة التقليدية . وتوضح حجج التضحية مشكلة عامة خطيرة فى علوم السياسة ، ذلك أن أفضل النظريات تحدثنا عن لو أن A فعل X و Y و Z .. فإنه سيتحمل التكاليف D و B و C ، وسيحصل على المنافع Q و R و S . ولكن هناك ارتباطًا ضعيفًا عادة بين النظرية والواقع الحالى (دعك عن المستقبل) . فمثلاً .. من المرجح أن يكون المخططون والأكاديميون ذوو النزعة الإحصائية على استعداد ، للانغماس فى تعقيدات رياضية ؛ بمعنى أنه ليس لديهم حتى حرفياً فكرة ضئيلة عما يجرى حولهم . إن مثل هذه النظريات هى أفضل ما عندنا ؛ لذا من المحتمل أن تستخدم على الأقل ، إذا كانت تكاليف الأخطاء نسبياً منخفضة . ولكن التضحيات بالحاجيات والمساواة توحى أن تضحيات رئيسية من قبل مئات الملايين من

البشر يجب أن تدفع . وهكذا .. تبدو الحكمة التقليدية مشابهة للممارسات الخاطئة للعلوم الاجتماعية التى تستحق التقريع (اللوم) .

يجب أن نكون يقظين بشكل خاص ، تجاه حجج التضحية فى إطار البيئات الدكتاتورية والاوليغاركية ؛ لأن التضحيات ـ فى ظل هذه الظروف ـ تنزع لتضم أناساً يتم التضحية بهم ، بدلاً عن أن يقدموا هم هذه التضحيات . ولكن حتى إذا كانت هذه النظريات سليمة ، وكان الناس مستعدين لتحمل عبء تنفيذها .. فإن الإجراء النمطى لتبرير هذه التضحيات يخضع للتساؤل الجدى . فمثلاً .. فإن هناك فشلاً واسعاً فى إدخال عنصر عدم التيقن فى الحسبان ، فعدم مقدرة أغلب أقطار العالم الثالث على مقابلة حتى الأهداف المتواضعة للنمو ، توحى بأن التضحيات غير مبررة ، بمجرد أخذنا فى الحساب احتمال (أو عدمه) أن التضحيات الحالية سوف تحقق المنافع المستقبلية المتوقعة ، سواء بسبب ضعف التخطيط ، أو الإدارة غير الكفؤة أو الفاسدة ، أو عدم كفاية المعلومات ، أو حتى سوء الحظ .

إن المشكلة الخطيرة الأخرى هى الافتراض النموذجى القائل من الذى يتلقى منفعة (أو يتحمل عبء التكلفة) ومتى تكون موضوعات ليس لها صلة بالموضوع ؛ أى إن كل التكاليف والمنافع متساوية بغض النظر عن المتلقى أو الإطار الزمنى . إن هذه القضايا غير محتملة (قابلة للتصديق) ، فى الحالات التى نحن بصددها هنا ؛ فبالنسبة لأسرة قروية هامشية ، قد يكون تلقى مئة سعر حرارى إضافى لكل فرد فى الأسرة فى اليوم الآن ، أو خلال خمس أو عشرة أو عشرين عاما ، قد يشكل أمرًا فارقاً مهماً ؛ فهو موضوع حياة أو موت ، وبالتأكيد هو موضوع صحة أساسية على الأقل . وبالنسبة لأسرة أخرى .. قد تعنى السعرات الحرارية الإضافية ملء البطن ، وليس فقط مجرد البقاء ؛ وقد يعنى اللحم بدلاً عن الأرز لأسرة ثالثة ؛ وتعنى زيادة فى الوزن لأسرة رابعة . فمن الذى يحصل على منفعة ما ، ومتى ، ومن الذى يضحى ، وبماذا ومتى ، قد تغير حساباتنا جذرياً . إن الحجة النموذجية للتضحيات الاقتصادية ، تتطلب تضحيات عظيمة ، من أناس هم أقل قدرة على التضحية . وبالتالى .. فإن التضحية المؤقتة (قصيرة الأمد) قد تفوق بسرعة أية مسكنات طويلة الأمد ، أو بدلاً عن ذلك .. فإنه على الأرجح أن نواجه بقرارات صعبة بشكل خاص ، تماثل التضحية بجيلين أو ثلاثة ، من أجل مستقبل جيد للأجيال اللاحقة .

بالطبع ، ومن المؤكد أن المعارضة السياسية لإعادة التوزيع ستكون أولاً ضخمة ، ولكن من البديهى ألا يفضل التوزيع المتزايد أو اللاحق ، حتى على هذه الأسس العملية . فمثلاً .. قد يترك التوزيع المتزايد الصفوة القائمة حرة نسبياً فى شن صراع دائم ، أو صراع دفاعى فعال لحماية وضعها المتميز . إن الاستراتيجية النفعية حول التخلص من الأعداء بضربة واحدة تحمل

كثيراً من الدلالة . كذلك تضع استراتيجية إعادة التوزيع أولاً مشاكل خطيرة فى التخطيط والإدارة ، ولكن هذه المشاكل لا تبدو أقل تثبيطاً للهمة عن المشاكل ، التى تواجهها أكثر الاستراتيجات تقليدية .

وتشير حالتا كوريا الجنوبية والبرازيل ، والتفكر حول النماذج التى تمثلها ، أن هناك علاقة معقدة ومتغيرة بين حقوق الإنسان والتنمية ، كما أنه ليس هناك جانب عفوى وثابت أو محدد من هذه العلاقة ، فهناك حاجة إلى عمل إضافى ، قبل القول بكيفية تعميم نموذج شرقى آسيا . ورغم ذلك .. فإن نموذج كوريا الجنوبية يحطم النظريات التقليدية القائلة - باستثناء المدى البعيد جداً - بأن حقوق الانسان والتنمية ، قضيتان من القضايا المتنافسة - على الأقل - فى حالة التضحية بالحاجات والمساواة .

٥ - حاشية : البرازيل وكوريا الجنوبية فى الثمانينيات :

لقد ركز النقاش السابق على عقدى الستينيات والسبعينيات ، إلا أن استراتيجية كوريا الجنوبية تبدو أفضل فى عقد الثمانينات . فبرغم توجه الاقتصاد الكورى نحو التصدير ، ورغم مواجهة كوريا الجنوبية الهزة البترولية الثانية ، وكذلك الكساد العالمى فى بدايات الثمانينيات بنجاح . إلا أن معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى البرازيلى انخفض فى الواقع من ٢٠٥٠ دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ١٠٨١٠ دولار فى عام ١٩٨٦ ، بينما ارتفع فى كوريا الجنوبية من ١٥٢٠ دولار إلى ٢٠٣٧٠ دولاراً . وبالنسبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، نما التصنيع البرازيلى بمعدل متوسط مقداره ١,٢٠ ٪ سنوياً ، بالمقارنة بحوالى ٩,٨ ٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية ، كما زادت الصادرات البرازيلية بحوالى ٤,٣ ٪ فى العام بالمقارنة بحوالى ١٣,١ ٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية ؛ أما واردات البرازيل فقد انخفضت بحوالى ٥,١ ٪ فى العام ، بينما زادت فى كوريا الجنوبية ٩,٣ ٪ ، وبلغ معدل التضخم السنوى فى البرازيل ١٥٧,١ ٪ بالمقارنة بحوالى ٥,٤ ٪ فى كوريا الجنوبية ؛ وحتى الزراعة الكورية .. نمت بسرعة أكبر من الزراعة البرازيلية بحوالى ٥,٦ ٪ فى العام مقارنة بحوالى ٢ ٪ [١٩] . وأستمرت كوريا الجنوبية متفوقة أيضاً فى أدائها على الأقطار ذات الدخل المتوسط الأعلى ، خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٦ وبهامش ضخم ، وبمعدل نمو متوسط للناتج المحلى الإجمالى بلغ ٨,٢ ٪ سنويا بالمقارنة بحوالى ٢,٥ ٪ بالنسبة للمجموعة ككل ؛ وزاد كذلك الاستهلاك الخاص بحوالى ٥,٥ ٪ سنوياً بالمقارنة بحوالى ١,٨ ٪ فى المتوسط ؛ وزاد الاستثمار المحلى الإجمالى بحوالى ٩,٦ ٪ بالمقارنة بمتوسط انخفاض بلغ ١,٩ ٪ سنويا (World Bank 1982 : tables 1- 3 ; 1988 : tables 1- 4,11) .

كما استمر أيضاً التحول الهيكلى لاقتصاد كوريا الجنوبية .. ففى عام ١٩٨٦ ، أسهمت الصناعة بحوالى ٤٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ؛ إذ لا زال قطاع النسيج يسهم

بحوالى ١٧ ٪ من القيمة المضافة الصناعية فى عام ١٩٨٥ ، ولكن هذا الرقم مماثل لمساهمة هذا القطاع فى عام ١٩٧٠ ، بينما زادت النسبة المنسوبة للآليات ومعدات النقل إلى ٢٣ ٪ من ١١ ٪ التى كان يسهم بها فى عام ١٩٧٠ ، كما نمت مكتسبات العامل الفرد بحوالى ٤,٤ ٪ فى العام خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ (فى حين انخفضت بحوالى ٢,١ ٪ سنوياً فى البرازيل) ، و زادت كذلك الإنتاجية الإجمالية للعامل الفرد بحوالى ٣٩ ٪ (بينما انخفضت بحوالى ٢٦ ٪ فى البرازيل) . وبينما كان ٦٠ ٪ من صادرات البرازيل فى ١٩٨٦ ، مكونًا من السلع الأولية وحوالى ١٥ ٪ فقط آليات ومعدات نقل .. فإنه على الجانب الآخر كانت ٣٣ ٪ من صادرات كوريا الجنوبية هى آليات ومعدات نقل ، وهو رقم أعلى بشكل طفيف ، عن الرقم الذى سجلته اليابان فى عام ١٩٨٥ (World Bank 1988 : tables 3, 8 ,9 , 12) .

كذلك .. حافظت كوريا الجنوبية على سجلها الجيد نسبياً ، فى عدد من المؤشرات الاجتماعية النمطية ؛ فبينما زاد معدل توقع سنوات الحياة فى البرازيل من ٦٣ سنة فى ١٩٨٠ إلى ٦٥ سنة فى عام ١٩٨٦ .. فإنه قفز فى كوريا الجنوبية من ٦٥ سنة إلى ٦٩ سنة . وكذلك خفضت كوريا الجنوبية معدل نمو السكان من المتوسط المنخفض أصلاً المعادل لـ ١,٩ ٪ للفترة ٦٥ - ١٩٨٠ إلى ١,٤ ٪ للفترة ٨٠ - ١٩٨٦ ؛ بينما كانت الأرقام المماثلة للبرازيل ٢,٤ و ٢,٢ ٪ على التوالى . أما بالنسبة لمعدل الإمداد بالسعرات الحرارية اليومية فى البرازيل ، فقد ارتفع من ٢,٤٠٥ فى عام ١٩٦٥ إلى ٢,٥٦٢ فى ١٩٧٧ ، ثم ٢,٦٥٧ فى عام ١٩٨٥ ؛ وكانت الأرقام المماثلة فى كوريا الجنوبية ، هى : ٢,٢٥٥ و ٢,٧٨٥ و ٢,٨٠٦ على التوالى . وكانت لدى البرازيل وكوريا الجنوبية نسب متماثلة فى مجال معدل عدد السكان إلى الأطباء (١٣٠٠ و ١٣٩٠) . ولكن فى عام ١٩٨١ كان هناك حوالى ممرضة واحدة لكل ١١٤٠ نسمة مقارنة بحوالى ٣٥٠ فى كوريا الجنوبية . وفى عام ١٩٧٩ ، كان ٧٦ ٪ من المجموعة العمرية فى كوريا الجنوبية ملحقة بالمدارس الثانوية ، وهو رقم ارتفع إلى ٩٤ ٪ فى عام ١٩٨٥ ، أما فى البرازيل .. فقد كانت الزيادة من ٣٢ ٪ إلى حوالى ٣٥ ٪ . وقد حققت البرازيل انخفاضاً كبيراً فى معدل وفيات الأطفال من ٧٧ فى عام ١٩٨٠ إلى ٦٥ فى عام ١٩٨٦ ، وانخفض الرقم فى كوريا الجنوبية بشكل أكثر درامية من ٣٤ إلى ٢٥ . وبالنسبة لكل هذه الأرقام التى تخص كوريا الجنوبية (فيما عدا بالنسبة للسعرات الحرارية) .. فإنها على الأقل مساوية ، وأحسن جوهرياً - عادة - عن متوسط مجموعة الأقطار ، ذات الدخل المتوسط - الأعلى (World Bank 1982: tables 1, 21, 23 ; 1988 : tables 1 , 27, 29, 30, 30) .

وقد استطاعت كوريا الجنوبية تحقيق كل ذلك ، دون الدخول فى عبء ديون . وفى

الحقيقة .. لقد ترك التوجه نحو التصدير كوريا الجنوبية فى وضع أحسن من الكثيرين لخدمة ديونها ؛ فقد استهلك الدين العام الخارجى حوالى ١٦,٧ ٪ من صادرات كوريا الجنوبية فى ١٩٨٦ (انخفض من ١٩,٥ ٪ فى عام ١٩٧٠) بالمقارنة بحوالى ١٩,٧ ٪ فى المتوسط ، بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى و٣٣,٢ ٪ بالنسبة للبرازيل . كما أن عجز الحساب الجارى لكوريا الجنوبية الآن أحسن عن المتوسط لعقد الثمانينيات ؛ فقد حققت فى عام ١٩٨٦ فائضاً مقداره ٤,٦ بليون دولار (World Bank 1982: tables 1, 21 - 23; 1988 : tables 1, 27, 29 , 30 , 33) .

ورغم ذلك .. فإن أكثر جانب مشجع فى أداء كوريا الجنوبية خلال الثمانينيات ، ربما يكون تقليل القمع السياسى ؛ خاصة فى أعوام ٨٧ و ١٩٨٨ ، وهذا يصل بنا إلى النوع الثالث من التضحيات التقليدية ، وهى التضحية بالحرية .

هوامش الفصل التاسع

١ – انظر مثلاً Almond 1970 : 230 - 32 Apter 1965 : 452; Gerschenkron 1962; La Pabmbara 1963 : 27; Moore 1966; Organski 1965; Riggs 1963 : 135; de Schweinitz 1964 : 269 .

٢ – انظر مثلاً Huntington & Nelson 1976 : 168 - 69; Kim 1981: 12, Overholt 1978 : 17; Feitcher 1975 : 207.

٣ – انظـــر مثـلاً Goodin 1979 ; Alston 1981; Howard 1983; Hicks 1984; Beitz 1981; Horowitz 1982: 171ff., 261-62 Soedjatinoko 1985 . وقارن أيضـاً

٤ – « إن تخفيض تلقائى فى الاستهلاك .. هو الثمن الإنسانى ، الذى يجب أن يدفع لإنتاج وطنى محلى متنامٍ بسرعة » (Enke 1963 : 181) . « يجب القيام بجهد واعٍ لزيادة المدخرات ، إما من المداخيل الموجودة ، أو من خلال الاستيلاء على نصيب كبير من الدخول المتنامية ، الناجمة عن تشجيع الجهد والإنتاجية الضخمة » (Morris 1967 : 306) .

٥ – « إن المساواة ـ بعبارة أخرى ـ هى كماليات الأقطار الغنية . ويجب على المجتمعات الفقيرة ـ إذا أرادت أن تحقق أى شئ بالمرة ـ أن تطور درجة من عدم المساواة ، وأن تركز الفائض الاقتصادى فى أيدى قليلة ، إذا كان المطلوب تحقيق إنجازات ذات مستوى رفيع » (Boulding 1958 : 94) . « قد يكون هناك على الأرجح صراع بين النمو السريع والتوزيع العادل للدخل ؛ وأن قطراً فقيراً تواقًا للتطور ، سيكون من المناسب نصحه بألا يقلق كثيراً حول توزيع الدخل » (Johnson 1962 : 153) .

٦ – انظـر مـثلاً Lipsel 1959; Heilbroner 1963; Bayley 1964; Apter 1965; Bhagwati 1966; Huntington 1968.

٧ – خلال هذه الفترة ، كان التباين بين القطرين على أشده ، وكانت المعلومات الضرورية متاحة بسهولة ، ويمكن استخلاصها من آثار الكساد العالمى ، الذى أعقب الهزة البترولية الثانية . لقد ألحقنا فى نهاية هذا الفصل نقاش مختصر حول الثمانينات ، التى تسببت فى كل الاختلافات تقريباً بين البلدين .

٨ – انظر مثلاً Rajaraman 1976; Rogers 1978; White 1979; Fields 1980 : chap2., Nugert & Walther 1982 .

٩ – توضح أرقام البنك الدولى أن الوضع أكثر كآبة : ففى ١٩٧٢ ، تلقى أفقر خُمس من السكان حوالى ٢ ٪ فقط من الدخل فى حين حصل الخمس الأعلى (الأغنى) على حوالى ٦٦,٦ ٪ ، وهو ضعف ما يحصل عليه الأربع أخماس مجتمعين (World Bank 1981 : Table 25 . قارن أيضاً ; Fishlow 1972; Fields 1977 Taylor et al 1980 : chap . 10

١٠ – انظر أيضاً Furtado 1963; Frank 1969; Martins 1976; Cardoso & Faletto 1979; Hewlett 1980 : Chap. 3 .

١١ – برغم أن البيانات فى الجدول رقم ٤ غير مناسبة للمقارنات المؤقتة .. إلا أن تصاعد عدم المساواة فى السبعينيات يبدو حقيقيًا ، وقد نجم عن نمو الإنتاج والقيمة المضافة بأربعة أضعاف فى التصنيع كما فى الزراعة (Hasan & Rao 1979 : 3-4 20) . ولكن هذا التغيير يوحى بتضحية ضعيفة بالمساواة : لا يعنى النمو القطاعى غير المتكافئ أن المستويات العالية من عدم المساواة مطلوبة ، كما لا يعنى بالضرورة مساواة أقل ، وفى حالة كوريا لم يعن ، عدم مساواة جسيمة .

١٢ – إن التضاريس العامة للحجة التالية ترتبط بشكل وثيق بعمل إيرما اديلمان Irma Adelman وزملائها ، انظر :

Adelman & Morris 1973 ; Adelman 1975 , 1980 ; Adelman , Morris & Robinson 1976 .

١٣ – Hasan & Rao 1979 : 4, 23; World Bank 1984; Table 24;

Lee 1979: 501- 5; Ghose & Griffin 1980; Khil & Bark 1981; Rao 1978: 389 .

١٤ – World Bank 1981, tables 21, 22; 1982 : tables 1, 23; 1984 : tables 24;

1988 : table 33; Hassan & Rao 1979 : 73 - 73, table 5.5; Rao 1978: 384, 389 .

١٥ – Lce 1979 : 493 - 94, 507 - 8 ; Ban, Moon & Perkins 1980 : chap . 10 ; Mason et al 1980 : chap. 7; Touey, Thomas, and wong 1982 : chap . 2 .

١٦ – Hassan & Rao 1979 : 39 - 40, tables 1.13, D.44; Lee 1979 : 510 - 12, Rao 1978 : 387 ; Ban, Moon & Perkins 1980 : tables 108 - 10; Kim & Roemer 1979 : table 37; Hassan 1976 : 22, 45 - 46, table 12

بعد التخلى الكبير عن الزراعة فى أواخر السبعينيات ، يبدو أنها أصبحت مفضلة فى الثمانينيات ، كما يوضح ذلك متوسط معدل النمو السنوى الذى يصل إلى ٥,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٨٦ – ٨٠ (World Bank 1988 : Table 2) .

١٧ – Hasan & Rao 1979 : 236 - 39, 266 - 69, Table D.43

من أجل دراسة حالة ممتازة ، انظر Morawetz 1981 .

انظر أيضاً Krueger 1979 : 92 - 99, 172 - 98 .

١٨ – انظر بشكل خاص Adelman & Robinson 1978 . قارن Adelman et al 1976 والدراسات المستشهد بها فى Cline 75 : 378 - 87 .

١٩ – من أجل مسح لمشاكل البرازيل فى الثمانينات وعلاقتها بقرارات التنمية السابقة ، انظر Frieden 1987 .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصـــل العاشـــر

الموازنات بين التنمية وحقوق الإنسان : القمع السياسى

قد تمنحنا كوريا الجنوبية الأمل فى انبثاق علاقة بناءة بين التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، رغم أن سجلها فى مجال الحقوق المدنية والسياسية مخيب للآمال ؛ فقد عمدت النظم التى حكمت كوريا الجنوبية ـ وحتى وقت قريب وطوال خمسة وعشرين عاماً ـ إلى انتهاك الحريات السياسية والمدنية بانتظام ، مع القيام بممارسات مثل القتل الغامض والاختطاف والسجن السياسى والتعذيب [1] . وحتى فى الأقطار التى اتبعت استراتيجية تنمية مثيلة ، مثل تايوان ويوغسلافيا واليابان ما قبل الحرب فإنها لم تمنح تشجيعاً كبيراً لأولئك المدافعين عن الحقوق المدنية والسياسية فى كل مراحل التنمية .

فالقمع ـ نشاط الدولة المباشر ، الذى ينتهك بانتظام الحقوق المدنية والسياسية الأساسية – هو القاعدة فى الدول النامية ، بغض النظر عن استراتيجية التنمية المتبعة أو النظام الاجتماعى . وقد ركزت استراتيجيات الدولة الاشتراكية ـ بوضوح ـ على القضاء على العناصر الرجعية والأعداء الطبقيين ، أو على الأقل تحييدهم قسراً . وكذلك .. تضع أغلب نماذج النمو الرأسمالى الناجحة دوراً مركزياً للقمع ، سواء لإدارة التراكم الرأسمالى أو لحمايته (محلياً أو على صعيد عالمى) ، أو لحماية الحكم والامتيازات الطبقية والدفاع عنها ، أو لإدارة أزمات التنمية الطرفية ، أو لتأكيد الانسجام والتوجه والغرض من التخطيط التنموى ، أو لضمان انضباط العمالة ، أو لإجبار المواطنين على الادخار والاستثمار . كما لم يكن مصير الحقوق المدنية والسياسية فى الدول التى اتبعت استراتيجيات تنمية وسيطة أو مختلطة أحسن من سابقاتها ، ويمكننا الإشارة إلى الأقطار التى تطورت محرزة بعض النجاح ، دون اللجوء إلى

الاستبعاد السياسى ، مثل كوستاريكا ، ولكنها تبدو كحالات شاذة أكثر صعوبة فى التفسير ، بدلاً عن كونها نماذج قابلة للتقليد . رغم ذلك ، فقد ناقشت بأن التضحية بالحرية - أى التضحية بالحقوق المدنية والسياسية من أجل التنمية الاقتصادية - موضوع يتوقف أكثر على الخيار السياسى ، وليس على التضحية بالاحتياجات والمساواة .

تمثل نظم العالم الثالث ، التى احترمت مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية لفترة زمنية طويلة ، حالة نادرة ، ولكن لا يمكن تطبيق التجربة الغربية أو السوفيتية مباشرة على أغلب دول العالم النامى المعاصرة . وفى الحقيقة .. فإننا نسبياً نفتقد حتى المؤشرات الأولية المتاحة بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مثل : إحصائيات الصحة والتغذية والتعليم ؛ فخارطة بيت الحرية Freedom House مثلاً بسيطة جداً ، كما أن تقارير منظمة العفو الدولية محصورة جداً ، بل إن المصادر الوطنية مثل تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، غير مكتملة ويشوبها الانحياز السياسى . كما أن هناك أيضاً مشاكل عملية خاصة فى تقييم الحجج المدافعة عن التضحية بالحرية ، فأهداف حقوق الإنسان المرتبطة بتلبية الحاجات الأساسية ، أو بالمساواة فى الدخل يمكن أن تترجم - فى مجملها - إلى مقابل نقدى . فمثلاً الحق فى الغذاء : يمكن رفع ما تتناوله المجموعة (أ) من السعرات إلى النقطة (س) ، على أنه يتطلب دخلاً إضافياً بمقدار (ذ) لكل فرد فى المجموعة ، وبتكلفة كلية تصل إلى (ى) ، وتؤثر على الناتج المحلى الإجمالى الذى يمكن حسابه . وبالمقارنة .. فإن هناك صعوبة - إن لم تكن استحالة - فى حساب تكاليف التضحية بالحرية ووضع مقابل نقدى لها . ولهذا يبدو أن المطلوب منا التضحية بين بنود لايمكن قياسها . ونتيجة لذلك .. فإن النقاش فى هذا الفصل سيكون أكثر تجريداً عن الفصل الذى سبقه ، ولكنه قد يقدم بعض الملاحظات العامة ، ويوضح الظروف السياسية للقمع والتضحية بالحرية .

١ - الاحتواء والاستبعاد واستراتيجيات التنمية :

لأغراض بحثنا هنا .. فإن النظم واستراتيجيات التنمية ، التى تتبعها تتسم بأنها إما استبعادية سياسياً واقتصادياً أو احتوائية (انظر الشكل ٢) . وعادة يفرض الاستبعاد الاقتصادى من خلال الاستبعاد السياسى ، ونادراً ما يحدث أن يختار سكان يتم احتوائهم سياسياً الاستبعاد الاقتصادى المستمر ؛ لأن الاحتفاظ بالاستبعاد الاقتصادى الواسع يستند عادة إلى القمع . وقد أطلقت فى الشكل (٢) على هذا النمط المعروف من استراتيجية النمو الاقتصادى أولاً - والمقترن بالحرمان المنتظم من الحقوق المدنية والسياسية - مصطلح النظام أو استراتيجية التنمية الاستبعادية . ومن أجل الإيضاح والتأكيد .. يمكن أن نطلق عليها النظام أو الاستراتيجية الاستبعادية المزدوجة .

إن الحاجة للحفاظ على الاستبعاد الاقتصادى ، هى تفسير نمطى من أجل القمع وتحطيم النظم الديمقراطية ، خاصة فى أمريكا اللاتينية (O' Donnell 1973; Linz & stepan 1978; Collier 1979) . ويقتضى الحكم البيروقراطى السلطوى القمع بهدف إعاقة تعبئة ، أو بهدف إزالة القوى الشعبية والراديكالية - إذا كان ذلك ضرورياً - لحماية عدم المساواة الاقتصادية وامتيازات الصفوة ، وهكذا .. يحدث استبعاد لقطاعات رئيسية من السكان من المشاركة فى التمتع بمنافع التنمية . ورغم ذلك .. فإن مثل هذا القمع لا تقتضيه - بوضوح - التنمية فى حد ذاتها ، وإنما بالعكس يكون مطلوباً لإقامة وإدامة أو التغلب على تناقضات نمط معين من التنمية (الاستبعادية) .

وبنفس المنطق .. فإن الجزء العلوى على اليمين فى الشكل ٢ ، يشكل مرجعية عملية ، حيث يبدو أن الاحتواء السياسى يؤدى - بشكل لا يمكن تفاديه - إلى احتواء اقتصادى أكبر ، حيث تمارس الحقوق المدنية والسياسية ؛ بهدف تعميق المصالح الاقتصادية والاجتماعية الشعبية . وفى الحقيقة .. فإن الخوف بالتحديد من ممارسة هذه الحقوق المدنية والسياسية ، هو الذى يحدث القمع . ورغم ذلك ، يتوافق الاستبعاد السياسى مع الاحتواء الاقتصادى والاستبعاد الاقتصادى على حد سواء ؛ حيث يوضح نموذج كوريا الجنوبية أن دكتاتورية قمعية جداً ، يمكن أن تتبع استراتيجية اقتصادية احتوائية ، بينما تمثل الصين وكوبا نسخة مختلفة من هذه الاستراتيجية الأبوية .

كما أن ضحايا القمع أنفسهم يتوقفون أيضاً على الظرف السياسى ؛ فعلى من سيقع وكيف يتم هذا القمع ، لا تحددهما قوى خارج التاريخ أو مقتضيات اقتصادية تقنية أخلاقية محايدة ، وإنما تحدد بواسطة أولئك المسيطرين على جهاز الدولة القمعى . وفى ظل الاستراتيجية الاستبعادية المزدوجة - مثل البرازيل - كان الضحايا عادة من أوساط الفلاحين والعمال ، وقاطنى السكن العشوائى واليساريين . وفى حالة الاستراتيجيات الأبوية .. يتم اتباع الاستبعاد السياسى - إلى حد كبير - بغرض فرض نمط معين للاحتواء الاقتصادى . وفى النسخة الماركسية - اللينينية ، كان الضحايا الرئيسيون من ضمن الرأسماليين ، وملاك الأراضى والمعارضين المختلفين . وفى ظل استراتيجية التنمية الأبوية فى الدول الرأسمالية - كما تمت فى كوريا الجنوبية وتايوان - كان الضحايا الرئيسيون من ضمن صفوف العمال ، خاصة أولئك الذين حاولوا تنظيم العمال فى نقابات ، والمنظمات السياسية المستقلة خاصة من اليسار والوسط الليبرالى .

لم يكن القمع فى مجمله قمعًا من أجل التنمية ؛ ففى بعض النظم - مثل نظام موبوتو فى زائير - لم تتبع استراتيجية تنمية محددة . وكما فى عديد من الدكتاتوريات الشخصية ، كان

ما يطلق عليه استراتيجيات التنمية يمثل إلى حد كبير غطاء من أجل النهب الرسمى . وفى معظم الحالات ، كان القمع انعكاسًا أو انتشارًا للصراعات بين شرائح الصفوة . كما أن أغلب القمع فى العالم الثالث اليوم مبرر أيديولوجياً ، وأنه مهما كان ، ومهما كانت الأغراض التى (يدعى ويزعم) أنه يخدمها أو يحميها .. فإنه يحمى الامتيازات الطبقية أو امتيازات الصفوة (أو جزء من عملية الحصول عليها) .

ورغم ذلك .. يمكن القول بأن أغلب القمع فى عدد من الأقطار بأنه تنموى . بالاضافة لذلك ، لقد ترافق ذلك القمع دائماً مع التنمية الناجحة . وبالتالى .. فإنه مهما كانت انتهاكات لغة القمع من أجل التنمية ، فإن هناك موضوعًا حقيقيًا يجب أن يبحث بعمق أكثر .

٢ – القمع والتحول الهيكلى والدولة :

برغم التأكيد على ظرفية القمع الموجه لحقوق الإنسان .. إلا أن بعض القمع قد يكون « مطلوبا » (أو على الأقل من الصعوبة بمكان تفاديه) ؛ لاتباع ما يمكن أن يطلق عليه المهمة الهيكلية لإزالة العوائق المؤسسية والاجتماعية – الثقافية فى طريق التنمية ، ولمهمة السياسة فى تأكيد الانسجام مع خطط التنمية .

سواء كانت السياسة المختارة رأسمالية أو اشتراكية ، أو سياسة يصعب تصنيفها كخليط بين سياسات السوق وسياسات الدولة ، أو سواء كانت تتضمن استبعاداً سياسياً أو العكس ، وسواء كان الهدف الرئيسى المباشر هو النمو أو العدالة أو مزيج منهما .. فإن كل استراتيجيات التنمية والنظم السياسية ، تواجه المهمة الهيكلية للتحول الاجتماعى الجذرى ؛ لإزالة المؤسسات الراسخة التى لا تتوافق مع التحديث والتنمية . وتتطلب الاستراتيجيات الرأسمالية إزالة المؤسسات والممارسات وطرق إلتفكير قبل الرأسمالية أو على الأقل جعلها ثانوية ، كما تتطلب الاستراتيجيات الاشتراكية بالإضافة لذلك جعل الرأسمالية ثانوية .

ومن النادر أن تتم مثل هذه التحولات الهيكلية سلمياً ، فهى عادة ما تتضمن عنفاً وانتهاكات واسعة لأغلب الحقوق المدنية والسياسية . لقد تضمنت التنمية الرأسمالية فى أغلب النماذج الناجحة – سواء فى المراكز أو فى الأطراف – عنفاً وقمعاً واسعاً ضد المؤسسات قبل الرأسمالية القائمة . كما واجهت نفس المهام الهيكلية النظم الماركسية – اللينينية ، خاصة أن أغلبها (كل تلك الأقطار التى لم يفرض فيها الجيش الأحمر مباشرة) نشأ فى أقطار قبل رأسمالية (مثلاً الصين وأنجولا) ، أو على أحسن الأحوال فى أقطار فى مراحل تطور رأسمالية باكرة (مثل روسيا) . علاوة على ذلك .. فإن النظم الاشتراكية تواجه المهام الهيكلية الإضافية ، لتجاوز أية مؤسسات أو ممارسات رأسمالية أو شبه رأسمالية ، أنشئت مهما كانت .

ونادراً ما تحققت التنمية ـ مهما كان تعريفها ـ دون اللجوء إلى القمع ، ولا يصعب تبين أسباب ذلك : إنه الدور المركزى للدولة فى عملية التنمية الاقتصادية ، فى العالم المعاصر . وكما يوضح قمع العمال فى أوروبا وأمريكا الشمالية أثناء القرن التاسع عشر ؛ وحتى الدولة الاشتراكية المعتدلة أنها أكثر رغبة فى أن ترتبط مباشرة بالاقتصاد ، وبسحق عديد من الأنفس ؛ بهدف تعزيز نمط معين من التنمية . وكما يوضح مرة أخرى نموذج عمال القرن التاسع عشر ، فإنه عندما تصبح الدولة متورطة ، فإنها تميل لصالح طبقات أو جماعات اجتماعية وضد جماعات أخرى ، وحتى عندما يعزز نشاطها المصلحة الوطنية بمعنى من المعانى ، فكل الدول تتبع سياسات تنمية ، فيها انحياز طبقى (لحد كبير أو صغير) ، و تتضمن دائماً قدراً معيناً من القمع ، وعلى الأرجح أن يغرى الحاكم بقوة على اللجوء إلى القمع التنموى المزعوم ، لأسباب فى جوهرها مصالح طبقية أو لمجموعة أو شخصية . ومن المرجح ألا يمكن تفادى القمع ـ فى ظل هذا الواقع السياسى ـ على الأقل مؤقتًا ؛ خاصة فى ظل الأولوية العليا المنسوبة للتنمية من قبل كل الدول تقريباً .

إن التمييز بين القمع الذى لا يمكن تفاديه سياسيًا ، فى مقابل الحجة الدارجة بأن القمع ضرورى اقتصادياً ، هو تمييز دقيق ولكنه حاسم . فلو أنهم اختاروا ذلك .. فإن الصفوة الحاكمة ـ ذات النزعة المعتدلة والإنسانية والمستنيرة ـ سوف تتفادى كثيراً من القمع التنموى ، إن لم يكن كله تقريباً . ولكن ليست لدينا خبرة تاريخية عن مثل هذه الصفوة الحاكمة .. لذا فإن المرء قد يحاجج بأن القمع ضرورى ، بغض النظر عن استراتيجية التنمية المتبعة . ولكن هذه الضرورة مغروسة فى الطبيعة الإنسانية ، أو فى شخصية الصفوة الحاكمة ، وليس فى المقتضيات الاقتصادية الفنية للتنمية ، فإلى حد كبير توجد ضرورة القمع التنموى فى مجال السياسة ، وليس فى مجال الاقتصاد .

إن السؤال النظرى المجرد الذى يسأل عادة هو : « هل التنمية غير القمعية ممكنة ؟ » والاجابة ببساطة أن ذلك ليس هو الموضوع الجوهرى . وبديلاً عن ذلك ، يجب أن نسأل « هل التنمية ممكنة هنا ، وفى الوقت ذاته هل يمكن تجنب هذا القمع ؟ » وبمعنى آخر « هل التنمية فى القطر (س) وفى الوقت (ص) تتطلب قمعاً من النوع (ى) ؟ » . ربما لا يمكن تفادى أنواع بعض القمع فى أى استراتيجية ، ولكن ذلك لا يبرر أفعالاً وسياسات قمعية معينة ، ناهيك عن كونها ضرورية أو لا يمكن تفاديها . وحتى لو أن قمعاً من نوع معين لا يمكن تفاديه ، فإن أية فعل أو استراتيجية قمعية معينة هى سياسياً ظرفية ، فكثافة القمع وأهدافه هما ـ إلى حد كبير ـ موضوعات اختيار سياسى .

ولأن للحقوق المدنية والسياسية أهمية متأصلة وقيمة عملية .. فإن على الحكومات التزامًا

قويًا (أخلاقيًا وسياسيًا) بتقليص القمع التنموى ؛ فكل أعمال القمع يجب أن تقيم على ضوء ضروريتها ومنافعها على السواء ، وذلك يدفع بالنقاش إلى الوراء ، حيث قضية التضحية ، التى يجب أن تبرر عملياً وفقاً للمبادئ المقررة لتحليل التكاليف / المنافع ، فى مقابل التأكيدات العامة والمجردة دائماً ، أو التى - على أحسن الأحوال - مبررة بالحاجة للتضحية بحقوق الإنسان ، التى تميل إلى أن تمرر من أجل حجج التضحية .

إن ظرفية التضحية بحقوق الانسان مهمة بشكل خاص ؛ لأن كثيراً مما يمرر بهدف تبرير القمع التنموى ، يعكس - بدلاً عن ذلك - محاولة للحفاظ على النظم ، أو حتى المصالح الشخصية للموظفين ، ولها فقط علاقة ضعيفة باستراتيجية التنمية . إن استراتيجيات التنمية تعكس إلى حد كبير النظم السياسية والمصالح التى تؤسسها ، ولكن ليس كل ما ينجز للحفاظ على النظام - ناهيك عن أن كل شئ ينجز للحفاظ على المناصب السياسية - يرتبط باستراتيجية التنمية هنا . فمثلاً .. يفتقد الاستخدام الواسع لأشكال التعذيب الوحشى ، خاصة خلال السنوات الأخيرة لحكم الجنرال بارك شونج هى فى كوريا الجنوبية - إلى أى علاقة بالتنمية ؛ ذلك أن القمع الواسع قد أصبح فى نهاية السبعينيات مخلاً بالوظائف الاقتصادية . وبالمثل .. قد برر أغلب القمع الذى تم فى البرازيل وفى أقطار أمريكا الجنوبية ، خلال السبعينيات ، على أساس سياسى وأيديولوجى ، وليس اقتصاديًا .

وقد يناقش المرء بأنه إذا لم يتم تفادى القمع الاقتصادى الزائد أو المخل وظيفياً .. فإنه لا يعدو أن يكون سوى أثر جانبى أو تكلفة لسياسات مختارة بوعى يمكن تحمله . و قد يجادل المرء مثلاً أنه فى ظل الحاجة لتوجيه الدولة للاقتصاد - فإن منافع التوجيه القمعى لو نجح اقتصادياً - كافية لترجح كفة التكاليف ؛ أى إن دور الدولة الإيجابى فى تخطيط التنمية وتوجيهها سوف يرجح كفة تكاليف دولة قوية نسبيًا ، تلجأ إلى القمع المفرط . إن مثل هذه الحجج مقبولة أكثر فى الأقطار القمعية - مثل كوريا الجنوبية - حيث إن طريق التنمية المختار (النمو العادل) قد تضمن تضحية فى حدها الأدنى نسبياً بين الحاجات الأساسية والمساواة . وربما يكون مثل هذه الحجج مقبولة أيضاً حتى فى النظم الاقتصادية الاستبعادية الناجحة ، ولكن فى معظم الحالات ، ليست للقمع أية عوائد اقتصادية مهمة ، فيما عدا بالنسبة لصفوة صغيرة العدد وتعيش على السلب ، وهى بالتالى غير قادرة على تقديم تبرير تنموى مقبول .

إن ذلك أكثر وضوحاً فى حالات النمو السالب المترافق مع القمع الواسع كما فى زائير ، التى عانت من تدهور سنوى بنسبة ٢,٢ ٪ ، فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٦ (تقابل فترة حكم موبوتو) ؛ أو فى غوايتمالا ، التى عانت من تدهور بنسبة ١,٢ ٪ سنوياً فى الناتج المحلى الإجمالى (وليس نصيب الفرد) ، خلال الفترة : ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (والتى تقابل تقريباً أعلى درجات القمع هناك) (World Bank 1988 : Tables 1, 2) .

وفى حالة الركود النسبى ـ كما فى نيكارجوا ، فى ظل حكم سوموزا ، أو شيلى فى ظل حكم بنو شيت ـ كانت المشكلة أقل دراماتية ، ولكنها لا تقل خطورة ؛ حيث تحقق نمو أقل من المتوسط ، وتحول هيكلى ضعيف للاقتصاد ، ولا توجد إعادة توزيع للثروة والدخل (أو الأكثر سوءاً أن اللامساواة تفاقمت) ، ولدينا هنا ـ إن لم يكن نهباً فاضحاً ـ فعلى الأقل سياسة أو نظام مفلس ، مورس فيه القمع ؛ للحرص على المصلحة الشخصية بدلاً عن أى مفهوم مقبول للمصلحة الوطنية . إن مثل هذه الانتهاكات للقمع التنموى المزعوم ، تؤكد النقطة المركزية القائلة بالأساس السياسى والظرفى لأغلب القمع .

إن هذه الظرفية متساوية فى صحتها ، بالنسبة للنظم الرأسمالية والاشتراكية على السواء ؛ فبعض النظم الرأسمالية أكثر استغلالاً عن البعض الآخر ، وبعضها يستخدم قمعاً أكثر عن البعض الآخر ، وبعضها ينتج نمواً أكبر من البعض الآخر . وفى حالات قليلة ـ مثل المكسيك أو كوستاريكا ـ قد يكون القمع (المباشر) غير متواتر أو نادرًا . ورغم ذلك .. فإن كلها تلجأ إلى القمع أساساً لدعم التطور الرأسمالى ، بدلاً عن التنمية فى حد ذاتها . كما أن القمع لا يقل أهمية بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الاشتراكية ، ولم تكن النتائج أحسن حالاً . فلم يكن للقمع فى كمبوديا أو أثيوبيا الثوريتين منافع تنموية واضحة ، بغض النظر عن تعريف التنمية . وفى الحقيقة ، فقد أنتج القليل ، إن لم يكن قد تسبب فى كارثة اجتماعية واقتصادية . وقد استخدمت كل من موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو القمع بشكل معتدل ، ولكن أداءها الاقتصادى كان محبطاً ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم أفريقيا . وفى كوبا .. كان استخدام القمع الواسع لأكثر من عقدين ، قد جلب معه تحسينات لا شك فيها ، ولكن رغم ذلك ، كان الأداء الراهن محبطاً جداً (Packenham 1986; Rabkin 1987) ، وقد كان أغلب القمع فى المرحلة الثورية ، وبعد تثبيت أركان الحكومة على حد السواء ، وذلك من أجل دعم التطور الاشتراكى .

ومع ذلك بعد وصولنا إلى هذه النقطة .. فإن القول بأن القمع من أجل التنمية لا يمكن تفاديه يرقى لعدم المسئولية ، كما أنه غير مبرر . ومع أنه لا يمكنك أن تصنع عجة دون أن تكسر البيض ، فإن كسر البيض لا يعنى أن العجة قد صنعت . كما أن هناك اختلافًا كبيرًا بين أن يكسر المرء ثلاث أو أربع أو خمس أو ست بيضات ، لتجهيز عجة من ثلاث بيضات . ويمكن أن تكون العجة محروقة أو سائلة أو مطهية جيداً . وبمجرد الانتهاء من طهى العجة والجلوس للأكل .. فقد لا يكون هناك ما يكفى لإطعام كل فرد ، وقد تكفى الجميع . وحتى إذا كان هناك ما يكفى لكل شخص .. فقد يحصل البعض على نصيب كبير نسبياً ، بينما يظل البعض قد يكونوا جوعى . وبعبارة أخرى .. فإننا إذا سلمنا بأن بعض القمع لا يمكن تفاديه سياسيًا ..

فإن الموضوع الحقيقى سيظل هو : « ما نوع القمع المطلوب ، ولأى نوع من التنمية ؟ »

٣ – القمع ومراحل التنمية :

فى أى زمن ، وفى أى مرحلة من مراحل عملية التنمية علينا (ما مدى التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف النمو والعدالة) أن نركز على كل الدافع إلى القمع التنموى وطبيعته . فمن المحتمل ألا يرتبط القمع فقط بالخيارات الاستراتيجية المبنية على السلطة والسياسة ، وإنما أيضاً يرتبط بمرحلة التنمية التى تحققت من قبل .

إن نظريات مراحل النمو – بحق – سيئة السمعة ، فهى عادة ما تقدم بطريقة ميكانيكية ، وتمثل تبسيطاً مخلاً ومشوشاً . ورغم ذلك .. فإنه عند دراسة العلاقة بين القمع والتنمية ، فمن المفيد التمييز بين ثلاث مراحل فى التنمية ، فى كل الاستراتيجيات الناجحة :

التحديث : خلق مؤسسات التنمية الرأسمالية (أو الاشتراكية أو المختلطة) ، مثل : الملكية الخاصة ، أو ملكية الدولة ، أو الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والسلع المنتجة ، والتبادل فى السوق أو الإنتاج الذى تديره الدولة ، والتكامل الاقتصادى الوطنى .

التصنيع : صعود القطاع الصناعى الحضرى الحديث إلى وضع السيطرة الاقتصادية ، بما فى ذلك على الأقل تطوراً معقولاً للصناعة الثقيلة .

الانتقال (التخرج) : التدنى النسبى للزراعة ، وصعود سيطرة الصناعة الثقيلة على الصناعات الخفيفة ، وتعمق الصناعة فى عديد من القطاعات ، وبدء تطوير المقدرات التكنولوجية المحلية المتقدمة ، والانتقال تقريباً من اقتصاد نامٍ إلى اقتصاد متطور .

ليس ثمة شئ حتمى فى الحركة عبر هذه المراحل المعينة ، كما أن النجاح فى إحدى هذه المراحل لا يضمن النجاح فى أخرى ، أو حتى التحرك إلى المرحلة الأعلى . إلا أن كل الأقطار التى أحرزت تنمية مستديمة ناجحة بالمعنى المقبول لهذا المصطلح (الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى والآن أقطار مثل كوريا الجنوبية وتايوان) قد مرت عبر هذا النمط التقريبى ، وأن لنمط المراحل هذا مدلولاته المهمة ، فى تقييم العلاقة بين القمع والتنمية .

لقد تم نقاش السمة القمعية للتحديث ـ أعلاه ـ باعتبارها مرتبطة بالمهام الهيكلية ؛ لإزالة الهياكل والممارسات القائمة التى تعوق التنمية . وبالتأكيد سوف تأتى المقاومة ـ التى عادة ما تواجه بالقمع ـ من المجموعات المهيمنة التى يبحث المحدثون عن وسيلة لإزاحتها ، مثل : كبار ملاك الأراضى ، والطبقة الارستقراطية ، والزعماء ، والقساوسة وأصحاب الملل المختلفة . ومثل

هـؤلاء المعارضين يمكن احتواؤهم ، وهذا مايبدو أنه قد حدث مع الزعماء التقليديين فى غانا) (Howard 1978 ، والقساوسة فى السنغال (Klein 1987) ، وربما يلوذ هؤلاء بالصمت عند صعود الصفوة ومصادر السلطة الجدد ، ولكن يبدو أن القمع فى هذه المرحلة لا يمكن تفاديه ، خاصة إذا قاوم الزعماء التقليديون التحديث .

من الواضح أن تفاصيل عملية التحديث ستختلف من قطر إلى آخر ، معتمدة على عوامل متباينة ، مثل : طبيعة النظام الاجتماعى التقليدى ، والتاريخ الاستعمارى ، وقاعدة الموارد ، ودون ذكر العوامل المتغيرة والظرفية ، مثل : الشخصيات القيادية ، والأيديولوجيا السياسية . ورغم ذلك .. يبدو أن التحديث ، وعدم المقدرة على تفادى القمع من أجل تحقيقه ، ضروريان لأية استراتيجية تنمية ناجحة ، وهذا يفسر سر دوام حجج ضرورة القمع خلال التنمية : إن هناك بعض الحقيقة (المحدودة) فيها .

ورغم ذلك .. فإن القمع هو على أحسن الأحوال وسيلة لغاية مرغوب فيها ، ومن البديهى أنه غير مرغوب فيه ، فى حد ذاته . وبالتالى .. يجب تقييم قمع التحديث ، وفقاً لإسهاماته فى تحقيق التحديث ، ولا يجب أن نتغاضى عن التكاليف الإنسانية والاقتصادية للقمع . علاوة على ذلك .. لا يجب أن نسمح باستخدام حجج القمع ، من أجل التحديث فى مراحل لاحقة ؛ فذلك ذو أهمية خاصة ؛ لأن القمع الذى نحن بصدده (مثل ممارسات النظم الدكتاتورية لبارك وبينوشت وجيزيل أو كاسترو) قد شرع فيه ؛ للتأكيد على الانسجام مع خطة معينة ، بعد فترة طويلة من تجاوز مرحلة التحديث .

يجب أن يكون القمع أقل ضرورية ، فى إطار السعى لتحقيق التصنيع ؛ لأن أساس التغيير قد وضع أثناء مرحلة التحديث . ففى المقابل بالنسبة للصراع الثورى الضرورى بين القديم والجديد الذى يسود مرحلة التحديث ، يرتبط القمع من أجل التصنيع بالنزاعات حول الغايات الوسيطة المنشودة ، والوسائل المستخدمة فى استراتيجية تنمية معينة . وهكذا .. تتراجع المهمة الهيكلية إلى الوراء ، وتتقدم مهمة السياسة (والقمع) إلى المقدمة ، مع ظرفيتها الكبيرة . ومن المحتمل أن يستخدم القمع خلال مرحلة التصنيع ، خصيصاً لفرض توزيع معين لمنافع وأعباء التنمية : « وكلما تفاقمت التوترات والنزاعات حول النمو الاقتصادى ، تحولت الجماعات الاجتماعية المختلفة من الدفاع عن معدل النمو الاقتصادى إلى الدفاع عن نمط النمو الاقتصادى ، (Fernandes 1966 : 191) . وقد تختلف طريقة الدفاع عن أنماط متماثلة بشكل كبير ، كما توضح المقارنة بين البرازيل والمكسيك Collier 1982, Baloyra) 1986: 48 - 50) . وتصبح الحاجة إلى تدخل الدولة ـ بعد إخضاع القوى التقليدية ، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية الحديثة ـ غير شاملة ومتركزة أكثر على مجموعة صغيرة نسبياً من القطاعات

الاستراتيجية أو الاختناقات أو الفرص ، وذلك لا يعنى بالضرورة الإيحاء بأن هناك حاجة أقل للقمع - تفكر فى تبرير البرازيل أو الارجنتين للقمع بالحاجة ، إلى تدخل مستهدف لخلق تعمق صناعى - ولكن مثل هذا القمع يرتبط - بوضوح - بمطالب خاصة باستراتيجية معينة .

تثير الأقطار الحديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر الاسئلة إمتاعاً ، فيما يخص القمع ؛ لأنها اليوم على عتبة أو فى مرحلة التخرج ؛ حيث بدأنا نرى - بوضوح - الانتقال من قطر نام إلى قطر متقدم (سواء تم التحول فى النهاية بنجاح أم لا) . ومن المرجح أن تكون الحجج المقدمة من أجل القمع التنموى ضعيفة بشكل خاص فى هذه المرحلة .

ففى هذه المرحلة .. يجب أن يتطور رأس المال البشرى والبنية الاقتصادية إلى نقطة تكون فيها المجهودات البطولية اللازمة لتعبئة الموارد غير ضرورية . فمثلاً .. يجب أن يكون الإداريون متدربين بما فيه الكفاية لإدارة مشاركة الدولة فى الاقتصاد ، دون الاعتماد على الإكراه والعنف ، و أن تكون كل الأسواق - حسب درجة مركزيتها فى الاقتصاد - مؤسسة بشكل جيد وقادرة على العمل ، من خلال مستويات معقولة من تدخل الدولة الإجبارى ، وأن يكون منظمو الأعمال على مهارة كافية للعمل بنجاح فى إطار سوق مضبوط بشكل معقول . أما فى الاستراتيجيات التى لا تعتمد على السوق .. فإنه يجب أن تحل الإدارة محل القمع السياسى .

وبرغم أن التدخل الحكومى قد يكون غير كفؤ بطبيعته بالمعنى النظرى الاقتصادى الحازم .. إلا أنه عندما نقارن تدخل الدولة الاقتصادى .. فإننا لا نفعل ذلك فى الأسواق الكاملة للنظرية الاقتصادية ، وإنما نقارنها باسواق العالم الثالث الحقيقية . ومن ثم قد يكون تدخل الحكومة هو البديل الأقل عدم كفاءة ، خاصة خلال مرحلتى التحديث والتصنيع . ورغم ذلك - عند الوصول إلى مرحلة التخرج - يجب أن تكون الحاجة إلى دولة تدخلية قوية غير ضرورية ، خاصة فى إطار الاستراتيجيات الرأسمالية . كما يجب أيضاً أن يكون القمع شيئاً أقل أهمية ؛ أى يمكن تفاديه بسهولة ، أو يتوقف ببداهة أكثر على الخيارات السياسية .

يجب علينا عدم توقع أن تخرج الدولة نفسها من الاقتصاد تماماً ، حتى فى إطار استراتيجية رأسمالية أصيلة . وكما رأينا أعلاه .. فإن يمكن أن ينسب بدرجة نجاح كوريا الجنوبية فى تحقيق النمو والعدالة على السواء - درجة كبيرة إلى التوجيه الاقتصادى الذى قدمته الدولة . وعلاوة على ذلك .. قد تبرر الحاجة إلى منع الانتكاس والمطلب الشرعى ؛ للحفاظ على خطوة أكثر سرعة للتنمية ، وفى حالات معينة ، أنواعاً معينة من القمع . ولكن النجاحات التنموية السابقة .. يجب أن تقلل من الحاجة إلى القمع الإضافى ، باسم توجيه الاقتصاد مركزياً . وقد تكون استمرارية حجج القمع هذه ، بعد الوصول إلى مرحلة التخرج ، دليلاً على فشل الجهود أو الاستراتيجيات السابقة .

إن خلق مقدرة إحداث النمو والتنمية المستقبليين ، عنصر مهم ضمن كل تعريفات التنمية عملياً . وقد لا تكون لدى التنمية - فى المراحل المبكرة للعملية - الاستمرارية الذاتية ، مثل : الوصول إلى جزء رئيسى ، أو ببساطة بسبب النقص الهيكلى الملازم للمراحل المبكرة للتنمية . ورغم ذلك ، وفى نقطة معينة .. يجب أن تسقط هذه الحجج ، فإذا لم تصبح التنمية فى مرحلة التخرج متولدة ومستمرة ذاتياً .. فإنه من الصعب بعد ذلك توقع متى سيحدث ذلك . ففى مرحلة التخرج .. من المؤكد ألا يرتكز القمع التنموى المزعوم على مطالب التنمية فقط ، وإنما سيرتكز على الحاجة للحفاظ على استراتيجية تنموية غير شعبية أو - لنكن أكثر دقة - على أساس توزيع للمنافع والأعباء والفرص الاقتصادية والسياسية غير الشعبية وغير المقبولة سياسياً بشكل متزايد .

٤ - الشرعية وانهيار النظم السلطوية :

تثير الإشارة إلى عدم الشعبية موضوع الشرعية ؛ فقد ركزنا حتى الآن على وجهة نظر الشرائح العليا الذين يقررون بشأن التضحية ؛ أى التضحية بحقوق شخص آخر . إن الجانب الآخر من الصورة - أى كيف يتم تفهم وقبول والاستجابة لهذه التضحيات من قبل الأشخاص الذين تنتهك حرمة حقوقهم ؛ أى هل يعتقدون تقريباً أنهم يقدمون تضحيات ، أم أنه تمت التضحية بهم - ليس أقل أهمية فى تقييم القمع التنموى .

أ - المطالبة بالحرية :

عند بلوغ مرحلة التخرج .. يصبح السكان أقل استعداداً لقبول القمع - الاستبعاد السياسى - سواء كانت الاستراتيجية المتبعة هى اقتصادياً احتوائية مثل كوريا وكوبا وتايوان ، أو استبعادية مثل البرازيل وشيلى . أما فى المستويات السفلى للتنمية .. فإن إغراء المكسب المادى يشكل تعويضاً كافياً للقمع ، فقد يكون أغلب السكان مستعدين لتحمل التضحية بالحرية فى المراحل الباكرة للتنمية ، إذا تم توصيل المنافع المادية الموعود بها فى الوقت المناسب .

وفى بعض الحالات .. ربما تكون الأغلبية الساحقة من السكان مستعدة للتضحية بالحقوق المدنية والسياسية ؛ من أجل تنمية أكثر سرعة ، رغم أن مثل هذا القبول نادر ، أكثر مما يحاول معظم الحكام الدكتاتورين إقناعنا به ، كما توضحه الهزيمة الانتخابية لأنديرا غاندى ، الأكثر شعبية بعد تبنيها لحالة الطوارئ . ولكن إحدى مفارقات القمع التنموى أن ادعاء القبول الشعبى من المستحيل تأكيدها ، فهذا وحده يجب أن يجعل هذه الادعاءات مشكوكًا فيها مثلما القبول الشعبى للقمع المشكوك فيه أخلاقياً . وحيث تعتبر هذه الادعاءات شعبية ، مثل التمييز العنصرى أو الجنسى غير ذات صلة (والتمييز خطأ مهما كانت شعبيته) .. فإنه يجب كذلك

اعتبار شعبية جلد واعتقال وتعذيب أو لقتل الراديكاليين أو أعداء الثورة غير ذات صلة . وفى الحقيقة .. فإننا إذا أخذنا حقوق الإنسان بجدية ، فإنها تصبح أكثر أهمية بالضبط ، عندما يكون هناك دعم شعبى لانتهاكها (انظر الفصل الأول ، القسم ٢) .

ورغم ذلك .. دعنا ننحى جانباً هذه الاهتمامات ؛ فقد يكون الفقراء أقل أو أكثر استعداداً للتضحية بالحقوق المدنية والسياسية من أجل مكسب مادى ، أو قد أكون غير قادر على دحض هذا المطلب العام بشكل حاسم . ولكنه نادراً ما يكون هناك استعداد للتضحية بها ؛ من أجل مكاسب مادية متزايدة ، من قبل الذين يمتلكون وسائل متوسطة أو أكثر . وحتى فى ظل نظام سلطوى احتوائى (اقتصادياً) .. فقد لا يبقى التقدم المادى كافياً ، بمجرد أن يبلغ الاقتصاد نقطة ، حيث تتم تلبية الحاجات المادية للمواطنين بانتظام ، فما زال المثل القديم القائل ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان صحيحاً ، فأغلب الناس يريدون أن تكون لديهم كلمة فى التوجيه السياسى لحياتهم ، وفرصة لتحقيق مصالحهم الخاصة أو الجماعية بحرية ، دون التوجيه الإجبارى للدولة . وبمجرد أن تصل هذه المصالح والرغبات إلى المقدمة .. فمن المرجح أن يزول الاستعداد للتضحية بالحقوق المدنية والسياسية ؛ أى الاستعداد لتحمل القمع والاستبعاد السياسى . وخير مثال لهذه العملية هى كوريا الجنوبية . وحتى إذا كان القبول الباكر للقمع ليس إلا إنعكاس للخوف .. فإن الخوف ذاته لا يبدو كسبب كافٍ لتحمل القمع ، بمجرد تحقق حجم معين من الرفاهية المادية .

ففى النظم الاستبعادية ـ كما فى البرازيل فى ظل الحكم العسكرى ـ تكون المعارضة الشعبية قوية بشكل خاص . وعلى الأخص ، تكون جماهير السكان ـ التى لم تشارك فى منافع النمو ـ قد وصلت إلى نقطة تصبح بعدها غير مستعدة لقبول الاستبعاد ، أو انتظار أن تتسرب إليها المنافع من أعلى ، أو وضع مصالحها فى أيدى حكومة لم تختارها . وحتى فى النظم الاحتوائية اقتصادياً .. فإنه قد تتوصل العناصر المستبعدة أو المقموعة (مثلاً العمال فى كوريا) إلى استنتاجات ، ونتائج مماثلة لتطوير مقاومة أكثر نشاطاً ضد القمع . وفى كلا نوعى النظم ، قد تتوصل حتى العناصر المحظية إلى أن وضع قيود على الحقوق المدنية والسياسة قد أصبح مثيراً للضجر بشكل متزايد .

على الأرجح أن يؤدى ذلك إلى زمة شرعية : إما أن يستمر النمو ، ولكنه يرفض باعتباره لم يعد كافياً ، أو أنه تباطئ أو حتى توقف ، وفى هذه الحالة يزال الأساس الاقتصادى الرئيسى للقمع . وعلى الأرجح أن يجبر النظام ـ فى مواجهته لهذه الأزمة ـ على الاختيار بين الدمقرطة (التحول الديمقراطى) ، أو على الأقل التحرير وبين القمع الإضافى . وذلك يشكل مأزقًا للنظم القمعية ؛ إذ لا يمكن للقمع أن يعالج أسباب الأزمة ، حتى لو خفف من أعراضها ،

ولكن عملية التحرير (اللبرلة) الجوهرية قد تغير من السمة الأساسية للنظام [٢] . وهكذا يضع الاستبعاد السياسى ـ فى النهاية ـ الصفوة الحاكمة فى مأزق ، تكون فيه كل الخيارات المطروحة غير مقبولة لديها . ويبدو أن أزمة شرعية موهنة وربما قاتلة ، تنتظر فى نهاية الطريق ، فى وجه النظم واستراتيجيات التنمية الاستبعادية والأبوية .

ب – القمع وأزمة الشرعية

دعنا نفترض ـ للتبسيط ـ أن أزمات الشرعية هى بالضرورة موضوع أداء اقتصادى . وبرغم أن مثل هذا الافتراض غير واقعى لحد ما (وبالتالى سيصبح أقل صرامة فى القسم التالى) .. إلا أنه يركز انتباهنا على الصلة بين القمع والتنمية ، وعلى أكثر تبريرات القمع جاذبية ؛ أى النجاح الاقتصادى .

دعنا نصيغ الإشكالية مرة أخرى ، وهى أن القبول الشعبى للقمع يتدنى ويقل ، كلما اقتربت التنمية من متناول يد المجتمع ، والتى تؤدى بدورها إلى أزمة شرعية خطيرة فى تلك الأقطار ، التى وصلت مستوى من التنمية ، مثل الذى حققته أقطار أمريكا اللاتينية وشرق آسيا المصنعة حديثاً . إن النماذج الملفتة هى : استمرارية Abertura فى البرازيل ، وصعود المعارضة فى كوريا الجنوبية (فى البرلمان ، وفى مساكن الطلبة واتحادات الجامعات) ، منذ الاعتداء على بارك Park* . إن عودة الحكومات الديمقراطية للأرجنتين وأورغواى ، وتجدد معارضة بينوشيت التى أدت إلى هزيمته فى استفتاء عام ١٩٨٨ ، والمشاكل الانتخابية للحزب الحاكم فى المكسيك ، كلها تشير إلى السمة العامة لهذه الأزمة .

قد يكون ذلك جزءاً من ظاهرة عامة ، هى التحمل الشعبى المحدود فى المدى البعيد للقمع (تأمل سقوط ماركوس وسوموزا ، والمعارضة المستمرة لسوهارتو فى أندونيسيا ، وعدم الاستقرار العام طويل الأمد لعديد من النظم العسكرية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية) ، وليس جزءاً من عملية ترتبط بشكل خاص بمرحلة التخرج . ولكن حتى ذلك يشير إلى مشاكل المحافظة على المستويات التقليدية للقمع فى الأقطار المصنعة حديثاً . وعلاوة على ذلك .. تشير الحجة النظرية ـ القائلة بأن شرعية القمع تنخفض مع نجاحات التنمية ـ إلى أن مثل هذه المشاكل ينبغى أن تكون خطيرة بشكل خاص فى الأقطار المصنعة حديثاً .

وبرغم أن لدى الأقطار المصنعة حديثاً موارد مؤسسية وإدارية وتقنية ضخمة نسبياً ، يمكن أن تحول إلى القمع .. إلا أن الاستجابة القمعية سوف تكثف الأزمة ، وسوف يوضح القمع الإضافى ؛ خاصة فى النظم الاستبعادية ـ بشكل أكثر بداهة ـ إن سبب الحرمان الواسع

* لقد تم الاعتداء على الجنرال بارك شونج هى فى عام ١٩٧٩ ، وقد احتل منصب الرئاسة منذ ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩ ، حيث أطلق عليه الرصاص .(المترجم) .

والاستبعاد السياسى ، هو امتيازات الصفوة وليس التنمية ، ومن غير المرجح أن تكون مثل هذه الاستراتيجية مستقرة (قارن Canak 1984 : 24) . وقد تكون النظم الأبوية (خاصة اللينينية) أحسن قدرة على ضمان الاستقرار من خلال القمع الإضافى ، خاصة حيثما كان جهاز الدولة عالى التطور ، ولكن الكساد الاقتصادى ـ كما فى كوبا ـ هو التكلفة المحتملة لهذا الاستقرار القمعى . ومن المرجح هنا أيضاً أن تؤكد مثل هذه الاستراتيجية على أهمية حقيقة أن هذا القمع من أجل أهداف اجتماعية وسياسية معينة ؛ أى من أجل نمط معين للتنمية ، نمط غير شعبى ، وغير محبوب بين المستفيدين المزعومين .

ربما تقدم عملية التحول الديمقراطى (الدمقرطة) حلاً ، يبرهن على أنه منسجم ومتوافق مع النمو والتنمية السريعة المستقبلية . وبعد أن يؤدى القمع غرضه المعلن ـ أى إيصال القطر إلى نقطة التخرج ـ فإنه يمكن بسهولة نسبية تخفيفه عند هذه النقطة ، آخذين السجل الماضى للاحتواء الاقتصادى ، الذى يتحرك أساسًا تجاه الاحتواء السياسى . ورغم ذلك .. فإنه ينبغى على الطبقة أو الصفوة الحاكمة أن تكون مستعدة (أو يجب أن تتوصل إلى أنها مجبرة بسبب المقاومة الشعبية) على ، والسماح بعملية اللبرلة (التحرير) ، التى تؤدى إلى التحول الديمقراطى . ورغم ذلك .. فإنه لا يمكن الاعتماد دائما على مثل هذا الحرص المستنير على المصلحة الشخصية .

لا تتم عملية التحول الديمقراطى (الدمقرطة) دون أخطاء ، يكون من ضمنها الجهود الرجعية لتحويل النظام الاحتوائى (اقتصادياً) إلى نظام استبعادى . وعلى الأرجح أن يزيد انعدام التجربة السياسية من المشاكل ، أثناء الانتقال إلى الديمقراطية ، وسط الذين ستنتقل إليهم الحكومة ، أثناء تقدم الاحتواء السياسى . وإذا أخطأت المجموعات السياسية الصاعدة فى إدارة الاقتصاد ، وشكلت تهديداً ما ، يعتقد أنه مفرط أو غير محتمل للصفوة السياسية والاقتصاد السابقة .. فإن العودة إلى النظام السلطوى (أو على الأقل القيام بمحاولة انقلابية) هى الإمكانية الحقيقية . وفى أسوأ الاحوال .. يمكن أن تستهل دورة من الليبرالية والقمع ، التى توهن القوة الاقتصادية والسياسية للقطر (قارن Richards 1986 : 451 - 61) .

قد يقدم فشل النظام السلطوى شهر عسل للنظام الديمقراطى الجديد ، ولكن من الصعب أن يضمن نجاحه . وفى النهاية .. ينبغى أن تكتسب الشرعية السياسية ، من خلال العمل الإيجابى ، والذى يتضمن عادة درجة من النجاح الاقتصادى . ومالم يستطع النظام الجديد استعادة النمو والتنمية .. فإنه سيواجه أزمة شرعيته الاقتصادية ، وتهديد الإطاحة السلطوية به . ورغم ذلك .. قد لا يكون النجاح أو الفشل الاقتصادى تحت سيطرة الحكومة ، فلو أجبر نظامًا استبعاديًا على عملية التحول الديمقراطى ؛ بسبب إخفاقاته كسؤ

الإدارة مثلاً ، أو فشل القمع السياسى .. فإن ثمة نظاماً ديمقراطياً ، سوف يكون قادراً على خلق سجل من الانجازات التى ستقنن الديمقراطية ، من خلال الاختيار والتنفيذ الناجح للسياسات المناسبة . ولكن إذا كانت العوامل المسببة للأزمة الاقتصادية ـ التى أدت إلى انهيار النظام القديم ـ خارج إطار سيطرته إلى حد كبير .. فإنه لا يحتمل أن يكون النظام الديمقراطى الجديد قادراً على تحويل الاقتصاد ، وبالتالى سوف يواجه نفس الإخفاق المفقد للشرعية الذى أتى به للسلطة [٣] . وبالمثل .. إذا انبثق الإخفاق السلطوى من رفض الصفوة الاقتصادية والسياسية السماح للحكومة بتنفيذ استراتيجية تنموية ناجحة .. فإن النظام الديمقراطى الجديد سيواجه شبح الطبقة الحاكمة سابقاً ، غير الموالية التى تنتظر فى الأطراف للانقضاض ، واستعادة السيطرة (السلطوية) .

جـ – البرازيل : نموذجاً

إن تحديد من الذين يسيطرون على الدولة ، وعلاقتهم بالطبقات الاجتماعية الرئيسية والصفوة والشرائح أو التحالفات ودرجة سيطرتهم عليها ، تعتبر مسألة حاسمة لأسلوب استجابة الدولة للأزمة . ففى الأقطار المصنعة حديثاً .. تميل علاقات الدولة ـ المجتمع لأن تكون معقدة بعض الشئ . وفى أغلب الحالات .. نكون بحاجة إلى دراسة موقع ثمانى جماعات رئيسية على الأقل ، هى : رأس المال المحلى ، ورأس المال العالمى ، والمؤسسة العسكرية ، والبيروقراطية غير العسكرية ، وملاك الأراضى ، والعمال قاطنى المدن ، والجماهير التى تسكن المدنية ، والجماهير الريفية . إن علاقة هذه المجموعات بالدولة تحدد وجهة وطبيعة القمع ، كما أن مثالاً سريعاً وبسيطاً سوف يساعد فى إيضاح هذه النقطة .

لقد حكم البرازيل ـ من ١٩٣٠ – ١٩٦٤م ، وبموافقة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية ـ تحالف شعبى فضفاض ، من ملاك الأراضى ، و العمال (المنظمين فى نقابات) ورأس المال ، ذلك التحالف الذى تجاهل ـ إلى حد كبير ـ جماهير الريف والمدن (Roett 1984 , chaps 2 - 5) . وقد أدت الأزمة الاقتصادية فى أوائل عقد الستينيات إلى صعود المؤسسة العسكرية ـ التى كانت فاعلاً حاسماً ولكن عادة من خلف الستار ، على الأقل منذ انهيار الإمبراطورية فى عام ١٨٨٩ ـ كشريك أعلى فى تحالف حاكم جديد انضم إليها فيه « التحالف الثلاثى » ، المكون من : رأس المال المحلى ورأس المال العالمى ، ورأس مال الدولة (Evans 1979) ، وقد تم اليوم استبعاد العمال أيضاً ، وتطلب الأمر قمعاً واسعاً فى المدى القصير والمدى الطويل ؛ ففى المدى القصير .كان القمع مطلوباً من أجل توطيد النظام ، ومن أجل الدفاع عن سياساته (غير العادلة) فى المدى البعيد (Alves 1985) . وعلاوة على ذلك .. فإن الدور المتنامى للبيروقراطيات المدنية والعسكرية ـ فى كل من الاقتصاد والسياسة على السواء ـ يؤثر مباشرة

على معظم العناصر الرئيسة لتخطيط التنمية ، وقد يكون له أثر غير مباشر على طبيعة القمع أيضاً .

لقد أعيد تشكيل العلاقات السياسية جذرياً ـ خلال أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات (Remmer 1985 : 270) . وعلاوة على ذلك .. واجهت البرازيل مشاكل اقتصادية خطيرة ودائمة ، وهذا اعتبار مهم ؛ خاصة فى ظل نظام ، تستند شرعيته إلى النجاح الاقتصادى (Lafer 1984 : 182) . لقد أدت النجاحات التى أحرزها القمع فى القضاء على المعارضة الراديكالية الجدية ؛ مما جعل القمع الإضافى غير ضرورى ، وجعل المعارضة الواسعة ضد التجاوزات التى حدثت فى أوائل السبعينيات ، أو على الأقل التشكيك فيها ، تؤدى إلى عدم الثقة فى القمع (Lamounier 1984 : 172) . لقد استمرت المعارضة الشعبية تتنامى ضد الحكم العسكرى ؛ خاصة بعد الكساد الخطير ، المصحوب بالتضخم الجامح ، الذى بدأ فى عام ١٩٨١ . وقد أصبحت هذه المعارضة تضم ـ خلال عقد الثمانينيات ـ عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمهنيين ، وحتى بعض ضباط القوات المسلحة ، وبعض العناصر الرئيسية فى التحالف الحاكم ، التى نادت بالعودة إلى الديمقراطية (Epstein 1984 : 45 - 46, Cardoso 1986) . كما أدى التصنيع أيضا إلى إبراز الفقر الجماهيرى بوضوح ، فى حين كان من الصعب تجاهل النمو « الناجح » ، فى ظل الحكم العسكرى .

كان النظام الجديد أقل سلطوية ، ولكنه أكثر بيروقراطية (Moreira 1984 : 162) . ومرة أخرى .. تراجعت المؤسسة العسكرية إلى المؤخرة ، بعد أن حلت محلها البيروقراطية كعنصر رئيسى فى تماسك التحالف الحاكم . وتبدو الاستراتيجية المتبعة أنها تشمل احتواءً اقتصادياً أكبر ، « توسيع قاعدة الشرعية السياسية ، التى تساعد فى تجاوز المحنة الاقتصادية » (Moreira 1984 : 165) .

ويتضح من هذا الاستعراض المختصر أن ظرفية القمع وتخفيف الضغط فى البرازيل على السواء مدهشين ؛ فقد كان استبعاد الطبقة العاملة والقمع الوحشى للمعارضين ، أحد خيارات السياسة ، لا ضرورة لا يمكن تفاديها وأن أسوأ أنواع القمع فى ظل حكم ميديسى Medici ليست له علاقة بأى استراتيجية تنموية ، ولكن تم تبريره بناءً على حجج ، تتعلق بأمن الدولة (Alves 1985 ' Mc Donough : 1981) . لقد كانت الجماعات المهيمنة فى المجتمع البرازيلى ـ فى أواسط الستينيات ـ ميالة بالتأكيد إلى هذا الاختيار المعين ، ولكن كانت هناك اختيارات بديلة . علاوة على ذلك .. لقد تم فرض هذا الاختيار ؛ بهدف حماية وإطالة نمط معين من التنمية غير العادلة فقط . وبالمثل .. ليس هناك شئ حتمى بالعودة إلى الحكم الديمقراطى ؛ إذ كان يمكن للمؤسسة العسكرية أن تستجيب لأزمة شرعيتها ، من خلال حلقة جديدة من القمع ، ولكنها على الأقل اختارت ـ بتردد ـ الانسحاب من السيطرة المباشرة ، وهى عملية تدريجية ،

لم تكتمل تماماً مع صعود رئيس مدنى إلى السلطة فى عام ١٩٨٥ ، كما أنه لم يكن هناك شئ حتمى ببقاء المؤسسة العسكرية خارج السلطة أو العودة إليها .

يمكننا الانتقال من قطر إلى آخر ؛ لنرى نفس الظروف فى وجود القمع أو غيابه وسمته المحددة . وبالتأكيد .. فإن مثل هذه الاختيارات يحددها التاريخ والسياسة والشخصيات والثروات .. إلخ ، ورغم ذلك .. فإنها اختيارات سياسية . إن القمع أداة لسياسة معينة ، أكثر من مجرد شرط عام للتنمية ، خاص بمجرد تخطى مرحلة التحديث .

٥ – الظروف السياسية للقمع :

لقد استبعدنا حتى الآن ، المصادر غير التنموية للقمع ؛ بهدف تبسيط التحليل وتركيزه على الجانب الأقوى من حجة التضحية بالحرية . إن إعادة تقديم الأسس الأخرى للقمع سوف تعقد السرد ، ولكنها أيضاً سوف تؤكد ظروف القمع الأساسية .

إن القمع من أجل الثراء الذاتى للصفوة الحاكمة ، يؤكد أكثر سمة الظروف المتعلقة بالقمع ، فى الصراع من أجل التنمية . إن البلايين التى حاز عليها موبوتو وماركوس ودوفالير وسوموزا وخدمهم وأصدقائهم ، والقمع المطلوب لحفظ نهب الخزانة العامة ، ليس له تبرير اقتصادى مقبول ومثل هذه السياسات هى اختيارات سياسية محضة لصفوة تعتمد على النهب ، ولسوء الحظ .. فإن أولئك الذين ينتزعون سلطة القمع يستخدمونها عادة (بالتأكيد فى معظم الأحوال بشكل أكثر تواتراً) ، وعلى الأقل بشكل غير مباشر من أجل الثراء الذاتى .

وتعقِّد حجج الأمن القومى والمصادر غير الاقتصادية الأخرى للشرعية الصورة أكثر وبطريقة مختلفة . فمثلاً .. لقد قدم التهديد القادم من الشمال ، سبباً للسلطة العسكرية فى كوريا الجنوبية ؛ لاستمرار السيطرة ، وهو سبب غائب - إلى حد كبير - فى البرازيل وأروجواى أو الأرجنتين ؛ حيث لا يوجد اليوم حتى تهديد شيوعى ، داخلى يمكن اللجوء إليه . وبالمثل .. فقد جعلت الحكومة فى شيلى إعلان حالة الحصار فى عام ١٩٨٦ ، يبدو لبعض عناصر الوسط واليمين مستساغاً ، من خلال وضعها له ؛ باعتباره انبعاث الإرهاب المدنى . كما تضيف الشرعية « الكاريزمية » تعقيدات مماثلة ، برغم أن عدم مقدرة بيرون على تجاوز ذلك ، تبين الضعف طويل الأمد لمثل هذه السلطة . ويمكن أيضاً أن تكون الشرعية الخاصة للمؤسسة العسكرية - كمصدر غير سياسى للنظام ولرؤية وخبرة البيروقراطية التقنية - عاملاً مهماً ، وهو موجود بوضوح فى أقطار ، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية . كما يجب عدم تجاهل الشرعية الانتخابية بالمثل ، ليس لأن أقطاراً مثل المكسيك أكدت على أهميتها فقط خلال عملية التنمية ، وإنما أيضاً لأنها على الأرجح ، يمكن أن تكون حاسمة فى الانتقال الناجح

والدائم إلى الديمقراطية ؛ فمثلاً ، يرى لامونير Lamounier أن الجذور القوية نسبياً للسياسة لانتخابية (ليست أحزابًا بعينها) فى البرازيل ، كانت حاسمة فى تخفيف الضغط لسياسى هناك (171 : 1984) .

وتعقد المصادر المتعددة للشرعية السيناريوهات البسيطة المقدمة أعلاه ، ولكن هذه التعقيدات تؤكد مرة أخرى موضوعى الرئيسى بأن القمع له ظروف معينة فى ظل عملية التنمية . وبالتأكيد .. فإن بعض أنواع القمع لا يمكن تفاديها ، كما أن أغلب القمع من المشكوك فيه أن يكون وظيفيًا ، من أجل استراتيجية تنموية محددة ، ولكن الادعاء العام المعروف بأن التنمية تتطلب قمعاً ، هو على أحسن الأحوال فادح التضليل [٤] .

علاوة على ذلك .. قد تكون هناك منافع اقتصادية ضخمة ؛ لممارسة عديد من الحقوق المدنية والسياسية . فمثلاً .. الحصول على معلومات كافية ، وفى الوقت المناسب ، هو مشكلة عملية للإدارة الاقتصادية ، خاصة فى العالم الثالث ؛ حيث لا يعتمد على المعلومات الإحصائية الرسمية البسيطة . ويمكن أن تكون حرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات والتجمع والحق فى التقاضى لرفع الظلم ، قنوات مهمة للحكومة ، كما يمكن أن تقدم الحملات الانتخابية معلومات مهمة للمخططين . ولكن فقط إذا كانت هناك منافسة فى انتخابات حرة وعادلة وعامة (حتى لو كانت انتخابات يشترك فيها حزب واحد فقط) . والأكثر عمومية .. أن يولد النظام الاجتماعى المفروض عدم كفاءة ، تلغى على الأقل أية منافع ، تأتى من تقييد الحقوق المدنية والسياسية ، وقد تساعد الحقوق المدنية والسياسية القطر على التحول إلى التنمية العادلة . وفى عديد من الحالات قد تكون هذه الحقوق هى الطريق الوحيد ، لتحقيق الانتقال . وحتى إذا تم الحصول على الخبز أولاً .. فإن هذه الحقوق هى الطريق الأحسن ، والأكثر سلماً عادة للحصول على الخبز ؛ لأن الفقر إلى حد كبير ظاهرة اجتماعية وسياسية ، وليس ظاهرة طبيعية .

فضلاً عن ذلك .. فإن التضحية الشاملة بالحقوق المدنية والسياسية تتجاهل ـ مهما كانت آثارها الاقتصادية ـ بلا مبرر التنوع الجلى لهذه الحقوق . فمثلاً .. يمكن إلغاء التعذيب و لاختفاءات وأحكام الإعدام الجزافية دون تكاليف للتنمية . كما يبدو أن لدى الحق فى الجنسية والمساواة أمام القانون تكاليف تنموية مخفضة . ومن المحتمل أن يكون للحق فى التقاضى الحر تكاليف أكثر ولكنها ليست ضخمة . وحتى بالنسبة للحقوق ذات التكاليف التنموية المرتفعة نسبياً، مثل : الحق فى حرية التعبير والصحافة والتجمع والتصويت .. فإنها بحاجة إلى أن تقيم على ضوء حالات تجريبية معينة . وبعبارة أخرى .. ينبغى أن يكون هناك تبرير لأية تضحية، بالحقوق المدنية والسياسية ؛ فليس هناك مطلقاً أى تبرير للتضحية الشاملة بالحقوق المدنية والسياسية.

أخيراً .. فإنه من الضرورى جعل الحقوق المدنية والسياسية دائمًا فى الصورة ، مهما كانت الصعوبات التحليلية والعملية . إن الهدف النهائى للتنمية ، هو وضع الأساس لتحقيق الكرامة الإنسانية . ومهما كانت الجاذبيات الأخرى لاستراتيجية ، تكفل التقدم المادى على حساب المشاركة السياسية ، والتمتع بالحقوق المدنية ، وازدهار الطبيعة العليا للإنسان ، لهى استراتيجية ناقصة جذرياً . ويجب أن نصر ـ وعلى أسس اخلاقية على الأقل ـ على أن تسعى استراتيجيات التنمية إلى تقليل السلبيات وليس زيادتها .

إن استراتيجيات التنمية والقمع هما أفعال سياسية ، مبنية على اختيارات أخلاقية وسياسية . وهى ـ ككل هذه الاختيارات ـ تخضع للتقييم والنقد العملى والأخلاقى . إن فى بعض البدائل التنموية قمعًا أقل ، وفى كل الاستراتيجيات قمع ، ولكنه يحتاج لظروف معينة فقط .

obeikandl.com

هوامش الفصل العاشر

١ – انظر مثلاً Cohen 1979; Amnesty International 1981, Asia Watch 1985

من أجل سرد أولى عن إجراءات التحول إلى الليبرالية فى عام ١٩٨٧ ، انظر West & Baker 1988 و Han 1988 . كنت أكتب هذا الفصل فى أغسطس ١٩٨٩ ، بينما كانت تداعيات التحول إلى الليبرالية غير واضحة . بالتالى ، فى نقاشى لكوريا الجنوبية ، فيما يلى .. فإننى تجاهلت - إلى حد كبير - إصلاحات ١٩٨٧ ، ولم أقدم أكثر من مجرد تأمل (خاصة فى القسم الرابع) فى الضغط الشعبى ، الذى ساعد على إحداث هذه الإصلاحات .

٢ – إن عدم الشرعية الدولية للنظم القمعية تكثف أكثر المأزق ؛ خاصة بالنسبة للنظم ذات التوجه الغربى ، التى تطمح لنيل العضوية الكاملة فى « نادى » الدول الغربية المتقدمة والليبرالية الديمقراطية . إن ذلك بوضوح عامل مهم فى عملية التحول الديمقراطى فى إسبانيا ، ولو كان ثانوياً ، وربما يشكل قيداً على إعادة الاستبعاد فى أقطار ، مثل : الأرجنتين والبرازيل ، وقد يساعد أيضاً فى تفسير عملية التحول الليبرالى الجارية الآن فى كوريا الجنوبية .

٣ – يمكن للمرء أن يناقش بشكل مقبول أن الموجة الراهنة لعملية إعادة الديمقراطية فى أمريكا الجنوبية ، تتناسب وهذا النمط .

٤ – إذا كان القمع يمثل استجابة سياسية - تحت ظروف معينة - لفرص ومشاكل وتحديات معينة .. فإن ما نحتاجه حقيقة ليس حجة نظرية عامة من النوع الذى طورناه هنا ، وإنما نحتاج إلى تحليل لدراسة حالة ؛ خاصة إذا أردنا أن نفهم أسباب القمع . إن ردى الرئيسى على هذا النقد العادل والمعبر ، هو أن استمرارية سيادة الاعتقاد حول ضرورية القمع التنموى - الذى وثقته بتفاصيل ، فى القسم الافتتاحى للفصل التاسع - يشير بأن الحجة السلبية عن ظرفية القمع مازالت بحاجة إلى أن تقدم . وفى ظل الوضع الحالى للنقاش .. فإن الخطوة الأولى فى فهم أسباب القمع والربط بين القمع والتنمية ، هى الاعتراف بأن هذه الأسباب ببساطة لا تستند إلى أى ضرورة تنموية عامة